الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــــة
وزارة التعـلـيـم العـالـــي والبـحـــث العـلـمـــي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغـانـم
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة : علوم اقتصادية تخصص: تقنيات كمية مطبقة
بعنوان:

أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1990-2015)

مقدمة من طرف الطالب
حيمر محمد

تحت إشراف الأستاذة
أ. د/ زرواط فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	اللقب و الاسم	الرتبة	الجامعة
رئيسا	بن عامر مصطفى	أستاذ مساعد	مستغانم
مقررا	زرواط فاطمة الزهراء	أستاذة دكتورة	مستغانم
مناقشا	حيمور مصطفى	أستاذ م	مستغانم

السنة الجامعية : 2016- 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر

بعد حمد الله تبارك و تعالى حق حمده، الذي وفقني لإتمام عملي هذا على هذا النحو.

أتقدم بشكري و امتناني الكبيرين لأستاذ تي القديرة الدكتورة فاطمة الزهراء زرواط على قبولها الإشراف على هذا البحث رغم انشغالاتها الكثيرة.

كما اتقدم بالشكر والعرفان الى الاستاذ مصطفى حيمور على ما قدمه لي من توجيهات قيمة إن على مستوى المنهجية أو على مستوى المضمون العلمي. كما أسجل له هنا تقديري لدقته العلمية و حرصها الكبير على عدم تجاوز أية هفوة مهما كانت صغيرة.

كما أسجل شكري و تقديري لكل من قدم لي يد المساعدة، من قريب أو من بعيد.

إهـداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين رحمة الله عليهما

إلى نور حياتي وسندي و سر قوتي في هذه الدنيا زوجتي

إلى بناتي " ألآء " و " مرام " وابني " عبد القادر "

إلى إخوتي و أخواتي و إلى جميع أهلي و وأهل زوجتي

إلى كل الأصدقاء والأحباب .

إلى جميع أساتذة و طلبة السنة الثانية ماستر، تخصصي: تقنيات كمية مطبقة ، دفعة 2017 م ، جامعة مستغانم .

الفهـرس

المحتويات	الصفحة
شكـر	...
إهـداء	...
فهرس المحتويات	...
قائمة الجداول و الأشكال	...
قائمة المختصرات الواردة في البحث	...
مقدمة عامة	أ،ب،ج،د،هـ
الفصل الاول : مفاهيم عامة حول السياحة ، الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي	
تمهيد	01
المبحث الأول : أساسيات حول السياحة	01
المطلب الأول : نشأة السياحة و تطورها	01
الفـــرع الاول : مراحل تطور السياحة	01
الفـــرع الثاني : التعارف الأساسية للسياحة و السائح	03
المطلب الثاني : أنواع السياحة و توجهاتها الحديثة	06
الفـــرع الاول : أنواع السياحة	06
الفـــرع الثاني : الأشكال البديلة للسياحة	07
المطلب الثالث : المنظمات السياحية الدولية	09
الفـــرع الاول : ماهية المنظمات السياحية الدولية	10
الفـــرع الثاني : المنظمات الدولية الحكومية للسياحة	11
الفـــرع الثالث : المنظمات الدولية للسياحة غير الحكومية	12
المبحث الثاني : ماهية الاستثمار السياحي	13
المطلب الاول : مفهوم الاستثمار السياحي وأنواعه	13
الفـــرع الأول : تعريف الاستثمار السياحي	13
الفـــرع الثاني : أنواع الاستثمار السياحي	13
المطلب الثاني : خصائص الاستثمار السياحي	14
المطلب الثالث : حواجز الاستثمار السياحي	15
المبحث الثالث : النمو الاقتصادي	16

المطلب الأول : مدخل عام لنظرية النمو الاقتصادي	16
الفــرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي	17
الفــرع الثاني : أهمية النمو الاقتصادي	17
الفـرع الثالث : خصائص النمو الاقتصادي	17
المطلب الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي وأهم محفزاته وعوائقه	18
الفــرع الأول : مقاييس النمو الاقتصادي	18
الفــرع الثاني : محفزات النمو الاقتصادي	20
الفرع الثالث : معوقات النمو الاقتصادي	21
المطلب الثالث : نظريات النمو الاقتصادي	21
الفصل الثاني : الاستثمار السياحي في الجزائر :واقع وآفاق	
تمهيد	23
المبحث الاول : مميزات القطاع السياحي في الجزائر	23
المطلب الاول : الخصائص الطبيعية والجغرافية	23
المطلب الثاني : المناطق السياحية في الجزائر	24
المطلب الثالث : تاريخ الظاهرة السياحية في الجزائر	25
المبحث الثاني : واقع القطاع السياحي في الجزائر	26
المطلب الاول : وضعية القطاع السياحي غداة الاستقلال	26
المطلب الثاني : السياحة عبر المخططات الوطنية	27
الفــرع الاول : السياحة ضمن المخطط الثلاثي	27
الفــرع الثاني : السياحة ضمن المخطط الرباعي الأول	29
الفــرع الثالث : السياحة ضمن المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	30
الفــرع الرابع : السياحة ضمن المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	32
الفــرع الخامس : السياحة ضمن المخطط الخماسي	34
المطلب الثالث : الاستثمار في القطاع السياحي بعد الانفتاح الاقتصادي	34
الفــرع الاول : الامتيازات الممنوحة ضمن قانون الاستثمار لسنة 1993	34
الفــرع الثاني : قانون الاستثمار لسنة 2001	35
الفــرع الثالث : إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر آفاق 2025	37
خلاصة الفصل	39

الفصل الثالث : الدراسة القياسية تأثير الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي	
تمهيد	40
المبحث الأول : التحليل القياسي لتأثير الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي	41
المطلب الاول : توصيف متغيرات الدراسة القياسية	42
الفـــرع الأول : دراسة تطور الاستثمار السياحي	42
الفـرع الثاني : دراسة الطاقة الاستيعابية الفندقية	43
الفـرع الثالث : دراسة تطور التدفق السياحي	44
الفـــرع الرابع : دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي PIB	44
المطلب الثاني : صياغة و تقدير النموذج القياسي	46
الفـــرع الاول : صياغة النموذج القياسي	46
الفـــرع الثاني : تقدير النموذج القياسي	47
المبحث الثاني : تحليل النموذج المقدر	48
المطلب الاول : التحليل الاحصائي للنموذج المقدر	48
الفـــرع الاول : اختبار معنوية معالم النموذج	48
الفـــرع الثاني : اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج	50
المطلب الثاني : التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر	51
المطلب الثالث : التحليل القياسي للنموذج المقدر	51
الفـــرع الاول : اختبار تجانس البواقي " Test de White"	51
الفـــرع الثاني : اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي(إختبار Durbin-Watson)	52
الفـــرع الثالث : اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (**Test de Normalité**)	53
الفـــرع الرابع : مقارنة القيم الفعلية و القيم المقدرة للناتج المحلي الخام (PIB)	54
الفرع الخامس : التنبؤ Prévision	54
خلاصة الفصل	55
الخاتمة العامة	56
قائمة المراجع	...
الملخص	...

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
01	توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال المخطط الثلاثي 1967-1969	27-28
02	حصيلة برنامج المخطط الثلاثي بين سنتي 1967-1969	28
03	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال الرباعي الأول	29-30
04	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات التنموية خلال المخطط الرباعي الثاني	31-32
05	المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول	32
06	طاقة الاستقبال نهاية 1989	33
07	امتيازات الاستثمار الممنوحة حسب قانون 1993	34
08	الفنادق التي عرضت للخوصصة	36
09	التغيرات السنوية للنمو الاقتصادي بالنسبة للمتغيرات السياحة (1990-2015)	41
10	نتائج تقدير النموذج	47
11	جدول مساعد يوضح معنوية معالم النموذج	48
12	نتائج تقدير إختبار وايت	52

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	إسم الشكل	الصفحة
1	منحنى تطور الاستثمار السياحي 1990 – 2015	42
2	منحنى تطور الطاقة الاستعابية الفندقية 1990 – 2015	43
3	منحنى تطور التدفق السياحي 1990 – 2015	44
4	منحنى تطور الناتج المحلي الإجمالي 1990 – 2015	45
5	منحنى شكل انتشار المتغيرات	50
6	مخطط تحديد مناطق القبول و الرفض لإحصاءة dw	52
7	منحنى التوزيع الاحتمالي للبواقي	53
8	منحنى مقارنة القيم الفعلية و القيم المقدرة	54
9	منحنى إختبار ثايل	54

قائمة المختصرات الواردة في البحث.

تفسيره	المصطلح المختصر
World Tourism Organization.	**W.T.O**
International Union of Official Travel Organization.	**I.U.O.T.O**
International Air Transportation Assocciation.	**I.A.T.A**
International Civil Aviation Organization.	**I.C.A.O**
Universal Federation of Travel Agent's Association.	**U.F.T.A.A**
Council of Hotels. Resturants Institional Education.	**C.H.R.I.E**
World Association of Travel Agents.	**W.A.T.A**
International Federation of Tourism Jurnalists and Writers.	**I.F.T.J.W**
International Hotels Assocciation.	**I.H.A**
General Agreement on Trade in Services.	**GATS**
The Ordinary Least Squares.	**OLS**
Organization for Economic Co-Operation and Development.	**OECD**

المصدر: من إعداد الطالب.

مقدمة:

تعد السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموا في العالم ، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية ، باعتبارها قطاعا انتاجيا يكتسي أهمية كبيرة في زيادة الخل الوطني ، و تحسين ميزان المدفوعات ، ومصدراً للعملات الصعبة ، وإتاحة فرص التشغيل للأيادي العاملة ، وهدفًا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية ، إذ بلغت عائدات السياحة العالمية 1500 مليار دولار ، وعدد السائحين 1,2 مليار سائح سنة 2015 وهذا حسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة.

أما بالنسبة للجزائر تشير جميع الدراسات السابقة التي اهتمت بقطاع السياحة في الجزائر إلى ضعف كبير في نشاطه مقارنة مع دول أقل إمكانات منها، بالرغم من امتلاكها لمناطق خلابة و شريط ساحلي مميز و تنوع مناخي يسمح باستمرار السياحة على مدار السنة و بصحراء صنفت من أجمل صحاري العالم، بالإضافة إلى تعدد التقاليد و تنوع الآثار و موقعها المتميز؛ حيث أنها تتوسط بلدان المغرب العربي الكبير و تجاورها سبعة دول و هي تقابل القارة الأوربية. فبهذه المساحة و الموقع و التنوع البيولوجي فهي تمتلك من الخيرات و الثراء التاريخي ما يجعلها تتميز سياحيا عن غيرها من البلدان.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أنّ القطاع السياحي في الجزائر لم يرق إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته جدٌّ محدودة، رنت ببلدان العالم بصفة عامة والبلدان المجاورة والشقيقة بصفة خاصة، فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع، تعتبر ضعيفة مقارنة بكبر مساحة الجزائر. ما أن المجهودات التي بذلت في السبعينات لم تشهد استمرارية، وأن ظاهرة اللاأمن التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الماضية، زادت من عزلة الجزائر على المستوى الدولي، وبالتالي القضاء على الآمال التي كانت قائمة لإعادة بناء قطاع السياحة و لكن هذا لا يعنى أن الجانب الأمني هو المؤثر الوحيد أو الأكثر تأثيرا على النتائج التي يحققها هذا القطاع، و عليه يمكن القول أن هناك العديد من المتغيرات التي تؤثر على أداء هذا القطاع و الطلب على الخدمات المقدمة به، و للنهوض به .

وتطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات القومية، وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، وذلك من خلال تطبيق استراتيجية حكيمة وطموحة وفعالة، ترتكز من جهة على التجارب الناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط وفي البلدان الأخرى، وترتكز من جهة أخرى على الترتيبات الوجيهة الواردة في ميثاق السياحة المستدامة الصادر سنة 1995 م، والذي يقضي بأنه ينبغي أن تكون السياحة المستدامة على المدى الطويل، غير مؤثرة في المجال البيئي وذات ديمومة من الناحية الاقتصادية.

و نظرا للدور الهام الذي تقوم به السياحة في اقتصاديات الدول و الاقتصاد العالمي، فقد أجريت العديد من الدراسات و الأبحاث في هذا الإطار و في مقدمتها نجد الدراسات القياسية، حيث يهتم القياس الاقتصادي

بالتقدير الكمي لسلوك الظواهر الاقتصادية و المتغيرات المرتبطة بها، و كان لاستخدامه في الأبحاث العلمية الفضل الكبير في تنمية قدرات الباحثين على تنظيم و تصنيف الظواهر العلمية، مما أدى إلى تطوير مختلف طرق معالجة المعلومات، التي تزايد استخدامها في دراسات و علوم عدة مع ظهور الإعلام الآلي و توفر برامج المعالجات الآلية للمعلومات. أدى استخدام هذه الأساليب في مختلف مجالات العلوم إلى المساعدة في اكتشاف و فهم المزيد من النظريات عن سلوك الظواهر و التي لم تكن في مقدور الباحثين الأوائل إدراكها، إما لصعوبة توفر المعلومات و أدوات جمعها و معالجتها السريعة؛ و إما لافتقار الباحثين للتخصص الواسع بالأساليب القياسية التطبيقية بالقدر الذي تتطلبه البحوث في مجال العلوم الإنسانية و غيرها.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يعتبر القطاع السياحي ميدانا خصبا لتطبيق أساليب القياس الاقتصادي في التقدير الكمي لتأثير الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي.

و على ضوء ما تقدم يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الجوهري الموالي:

ما مدى أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

و يمكن أن نستشف من هذا السؤال جملة من الأسئلة الفرعية هي:

- ما مفهوم الاستثمار السياحي و ما هو دوره في الاقتصاد الوطني ؟
- ما الواقع الحالي و الآفاق المتوقعة للسياحة بشكل عام و الاستثمار السياحي بشكل خاص في الجزائر؟
- ما هي المتغيرات السياحية الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث و أملا في تحقيق أهداف البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات الجزئية التي نسعى لاختبارها ، و هي على النحو التالي:

- نظريا يعرف المنتوج السياحي بأنه مزيج من العناصر المادية وغير المادية ؛ ولذا فإن ترقية السياحة يتطلب تثمار في العديد من المجالات التي من شأنها تثمين قيمة المنتوج السياحي وجعله قادر على المنافسة في السوق الاقليمية و الدولية.
- إن قطاع السياحة في الجزائر لم يرقى الى مصف الدول المهيمنة في الجذب السياحي العالمي بالرغم من المؤهلات الكبيرة التي قد تجعل من السياحة في الجزائر قطب اقتصادي جد مهم .
- توجد العديد من المتغيرات السياحية التي تؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر و التي يمكن استعمالها لبناء نماذج قياسية تفسر تطور النمو الاقتصادي و تحدد حجم تأثير تلك المتغيرات ، و يمكن من خلالها التنبؤ بمسار النمو الاقتصادي المستقبلي في الجزائر.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية ، ألا وهو واقع قطاع السياحة في الجزائر ، و عليه فإن البحث يتمحور على دراسة و تحليل الاستثمار السياحي في الجزائر ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي بالإعتماد على الاساليب و الادوات الاحصائية لبناء نموذج قياسي المحدد للعلاقة بين الاستثمار السياحي و النمو الاقتصادي ،و السعي للتنبؤ لهذه العلاقة على ضوء المستجدات للمرحلة الحالية للسياحة الجزائرية ، خاصةً في ظل الالتفاتة الأخيرة لهذا القطاع من قبل الدولة للنهوض به في آفاق 2025.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب موضوعية قادتنا للبحث في هذا الموضوع نذكر منها:

- الميزة السياحية للجزائر و شساعة مساحتها مما يجعلها بمثابة وجهة سياحية فريدة من نوعه.
- سعي الجزائر لإيجاد قطاع اقتصادي بديل لاقتصاد المحروقات.
- بقاء المنتج السياحي الجزائري متخلف عن جيرانه بالرغم من توفر الجزائر على إمكانيات أحسن من هذه البلدان.
- قلة الدراسات التي اختصت بموضوع الطلب السياحي في الجزائر في حد ذاته و القياسية منها بشكل خاص.

أما فيما يخص الأسباب الذاتية فهي الميول الشخصي للسياحة بصورة عامة.

نطاق البحث:

من ناحية النطاق المكاني فالبحث يخص قطاع السياحة في الجزائر. أما من ناحية الزمان فإن فترة الدراسة تمتد من سنة 1990م إلى 2015م، و قد تم اختيارنا لهذه الفترة للتركيز أكثر على الواقع الحالي لقطاع السياحة. بالنسبة للحدود الموضوعية فتم استخدام مجموعتين من المفاهيم في هذا البحث؛ الأولى متعلقة بالسياحة و النمو الاقتصادي و الثانية متعلقة بالقياس الاقتصادي.

أهداف البحث:

من خلال هذه الدراسة نهدف إلى:

- معرفة حجم و أهمية قطاع السياحة في النشاط الاقتصادي الجزائري .
- إبراز أهمية الأدوات القياسية في البحث العلمي و كذا دورها في تفسير الظواهر.
- التعرف على بعض الأساليب الكمية المستخدمة في عمليتي التفسير و التنبؤ بالظواهر.
- تحليل واقع قطاع السياحة في الجزائر.
- محاولة بناء نماذج قياسية باستخدام أساليب القياس الاقتصادي لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر .

المنهج المستخدم:

ان المنهج المتبع في هذه الدراسة و من اجل الاجابة على الاشكالية المطروحة هو المنهج الوصفي الذي نعتبره مناسبا لطبيعة الموضوع من خلال توضيح المفاهيم المتعلقة بالسياحة ، الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي ، الى جانب استعمال المنهج الاستقرائي التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال ابراز بعض الاحصائيات و تحليلها بالاعتماد على الجداول و الرسوم البيانية ، و كذا الاعتماد على برنامج (Eviews 8) لتقدير النموذج القياسي الخاص بدراسة العلاقة بين بعض المتغيرات السياحية المفسرة والنمو الاقتصادي كمتغير تابع و استخراج النتائج و إجراء الاختبارات اللازمة.

الدراسات السابقة:

- محمود فوزي شعوبي ، أطروحة دكتوراه ، **السياحة الفندقة في الجزائر دراسة قياسية (1974 إلى 2002)** ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، حاول الباحث فيها الإجابة على الإشكالية التالية: كيف يمكن تقييم أداء قطاع السياحة و الفندقة في الجزائر و تشخيصه بمجموعة من أدوات القياس الاقتصادي و الإحصاء.

- عيشي صليحة : مذكرة لنيل ماجستير تحت عنوان **الآثار التنموية للسياحة** (2004-2005) تناولت فيها الباحثة أهمية النشاط السياحي و آفاقه و ذلك بالاستناد على النتائج المحققة عالميا في القطاع بالمقارنة بين بعض البلدان العربية كالجزائر وتونس ، المغرب باستخدام نماذج قياسية لقياس أداء القطاع ومساهمته في الاقتصاد ، فتوصلت إلى أن القطاع لم يحض بالأولوية في البرامج التنموية .
- ساسي نعيمة : مذكرة لنيل شهادة ماستر تحت عنوان دور **التمويل السياحي في جلب الاستثمارات السياحية في الجزائر** (2012-2013) حيث تناولت الباحثة أهمية السايحة بصفة عامة و الاستثمار السياحي بصفة خاصة ، وعملية التمويل السياحي حيث توصلت إلى ضعف عملية التمويل السياحي وهذا راجع إلى عدم وجود بنوك متخصصة في هذا المجال .

- رسالة ماجستير، **تنمية السوق السياحية بالجزائر – دراسة حالة ولاية المسيلة–**، من إعداد صالح بزة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، (2006/2005)، تطرق الباحث فيها لتطور السوق السياحية بالجزائر و آفاق تنميتها مع دراسة هذه السوق بولاية المسيلة.

صعوبات البحث:

إن الصعوبات التي اعترضتنا في انجاز هذا البحث هي تلك التي تقف عادة أمام الباحث في ميدان القياس الاقتصادي عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة و واقعها في بلد ما من جهة و إسقاط ذلك قياسيا بواسطة الأدوات الإحصائية و الرياضية المتاحة لديه من جهة ثانية، و في هذا البحث كانت أهمها ندرة المراجع باللغة العربية أو الأجنبية فيما يخص الإطار النظري لظاهرة الاستثمار السياحي، و قلة البيانات الرقمية للعديد من معطيات القطاع السياحي في الجزائر .

مخطط الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة و لاختبار الفرضيات و لتحقيق أهداف هذه الدراسة اقتضت الضرورة تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

- يتناول **الفصل الأول** من هذه الدراسة ثلاثة مباحث خصص الاول للتطرق الى مفاهيم عامة حول السياحة ، التعريف بها و بالمنتوج السياحي وخصائصه الى جانب التطرق الى المنظمات الدولية للسياحة . وفي المبحث الثاني تطرقنا الى دراسة مفهوم الاستثمار السياحي ، خصائصه ومتطلبات تطويره وترقيته أما المبحث الثالث فتضمن التعريف بالنمو الاقتصادي واهم النظريات المفسرة له الى جانب ادراج الأهمية والأثار الإقتصادية للسياحة .
- أما **الفصل الثاني** الذي ضم ثلاثة مباحث فتناولت دراسة الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال التطرق لواقعه وتطوره منذ الاستقلال الى يومنا ، مع إظهار أسباب ضعف القطاع السياحي وعدم قدرة منتوجنا السياحي للمنافسة الاقليمية او الدولية في ظل الاستراتيجيات المطبقة في هذا القطاع ، و في الاخير تطرقنا الى شرح و تقييم أهم برامج التنمية السياحية في الجزائر و آفاقها المستقبلية.
- بينما **الفصل الثالث** فخصص لنمذجة تأثير الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015/1990)، أين تم تطبيق منهجية الاقتصاد القياسي من تحديد للمتغيرات الخاصة بالقطاع السياحي و التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر .

* أما الخاتمة فكانت عبارة عن حوصلة للبحث المنجز مع سرد النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة القياسية للمتغيرات السياحية المعتمد عليها كمتغيرات مستقلة و ما مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي كمتغير تابع ، و محاولة تحليل و تفسير النتائج و التنبؤ مع الأمل أن تكون هذه المحاولة تمهيد لدراسة مستقبلية لاطروحة دكتوراه تخص هذا القطاع الحيوي

* **الكلمات المفتاحية** : السياحة ، الاستثمار السياحي ، المنتوج السياحي ، النمو الاقتصادي ، نموذج قياسي .

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل تقديم بعض المفاهيم الاساسية حول مصطلح السياحة ، الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي من الناحية الاقتصادية وهذا كمدخل لموضوع دراستنا حتى يتسنى لنا فيما بعد دراسة العلاقة الموجودة بين الاستثمار السياحي و النمو الاقتصادي ، وما هي الاثار الاقتصادية الناجمة عن ترقية وتطوير الاستثمارات السياحية في الجزائر.

المبحث الأول: أساسيات حول السياحة.

تطورت السياحة من ظاهرة بسيطة إلى صناعة عظيمة بتطور الفكر البشري حتى أصبحت لها أسس تقوم عليها، و أشكال متعددة و أجهزة تسهر على ضمان استدامتها و نموها. من خلال هذا المبحث سيتم التعرض إلى التعريف بالسياحة و بالمنتوج السياحي و خصائصه و كذلك أهم المنظمات الدولية السياحية التي تسعى لتطوير النشاط السياحي و تنظيمه.

المطلب الأول: نشأة السياحة و تطورها.

بدأت السياحة منذ نشوء الإنسان و كانت بسيطة و بدائية في مظهرها و أسبابها و أهدافها و وسائلها، و كان الغرض منها هو ممارسة النشاطات الإنسانية الضرورية للحياة، أما في عصرنا هذا لم تعد السياحة مجرد نشاط بدائي بسيط بل هي صناعة لها أبعادها و أهدافها

الفرع الاول: مراحل تطور السياحة:

لقد تطورت السياحة مع تطور المجتمعات حيث يمكن التمييز بين ثلاث مراحل مختلفة.

أولا: مرحلة الحضارات القديمة: [1]

الإنسان بطبعه يحاول التطلع للأفضل حيث يعتبر السفر و التنقل جزء من حياته فلم تكن هناك قوانين تنظم تصرفاته سوى الطبيعة، و لم تكن لديه و سائل نقل و لم يكن عنصر الوقت مهم بالنسبة إليه، و عندما قامت الحضارات أصبح السفر وسيلة للتجارة، الثقافة و المنفعة، حيث أنشأ اليونانيون مستعمرات على شواطئ بحر الأبيض و تعرف اليوم بمرسيليا حيث كانت تجارتهم بالتعامل مع الشعوب المجاورة، و منذ ما يزيد عن 2.000 سنة مضت كان اليونانيون يرحلون في جميع أنحاء البلاد إلى أولمبيا للاشتراك في الألعاب الأولمبية أو لمشاهدتها و لم يقصر ذلك على اليونانيين فقط بل جذبت هذه الألعاب العديد من الشعوب، و كان هذا بداية لما يسمى اليوم بالسياحة الرياضية، و كانت الرحلات التي قام بها العرب إلى مكة المكرمة لغرض الحج النواة الأولى هي الأخرى لما يسمى بالسياحة الدينية حاليا، و عرف اليونانيون كما عرف الرومانيون المزايا العلاجية لبعض العيون المعدنية و الكبريتية التي كانوا يقصدونها لغرض العلاج، حيث كانوا يقومون برحلات من أجل الصحة إلى

[1] ماهر عبد العزيز: **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص. 16.

ن التي تقع بها المياه المعدنية و هو ما نطلق عليه اليوم السياحة العلاجية. و قد ساعدت على السفر و السياحة في عصر الإمبراطورية الرومانية عدت عوامل منها توفر الطرق الجيدة و الأمن ، حيث كان الرومان أول من مارس السياحة لغرض التمتع.

ثانيا: مرحلة العصور الوسطى:

كان اتجاه السياحة في تلك العصور إلى التجارة و الحج و الرحلات الدراسية، فقد ترك العرب في الفترة ما بين القرن من و القرن الرابع عشر بصماتهم في تطوير السياحة، و وضعوا الأسس الأولى لمعظم فروع السياحة؛ حيث انطلق الرحالة العرب يجوبون العالم و كان من أبرزهم الرحالة ابن بطوطة الذي وضع كتاب (تحفة الأنظار في غرائب الأمصار و عجائب الأسفار)، و كذلك أبو عبيدة البكري الذي و ضع كتاب (المسالك و الممالك)، و ابن جبير الذي قام برحلة من بلاد الأندلس إلى المشرق العربي. [2]

لم يترك الأوربيون المجال للعرب وحدهم؛ فقد ظهرت مجموعة من الرحالة الأوربيين أبرزهم الإمبراطور الفرنسي شارلمان الذي قام برحلة إلى بغداد، و كذلك الرحالة الإيطالي المشهور ماركو بولو. و كانت أبرز معالم نهاية القرون الوسطى ظهور فئة طالبي العلم، الذين كانوا يجوبون العالم لغرض العلم و الدراسة و التعرف على أراء الغير و النظم السياسية الموجودة في الدول الأخرى.

ثالثا: مرحلة العصور الحديثة:

أحدثت الاستكشافات الجغرافية (استكشاف أمريكا و رأس الرجاء الصالح) و من بعدها قيام الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر تغيرا واضحا في وسائل المواصلات و تطورها، الأمر الذي أدى إلى سهولة السفر و التنقل و اختصار المسافات و الوقت مما ساعد على زيادة عدد المسافرين و مهد لميلاد صناعة سياحية حقيقية، بالرغم من التقدم الذي لحق صناعة السياحة في القرن التاسع عشر و قبله إلا أنها تطورت في القرن العشرين بصورة لم تشهدها أية فترة زمنية سابقة. و قد ساعد على ذلك استقرار الأوضاع الأمنية و ازدهار الجوانب الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، و زيادة الاهتمام بالجوانب النفسية و الاجتماعية للبشر، و كثرة الأعمال و المسؤوليات و تعدد مصادر الضغوط النفسية و العصبية، إضافة إلى انتشار وسائل النقل و وسائل الاتصالات الحديثة، و كذا انتشار الوعي الثقافي و السياحي، [3] و هي عوامل من جوانب الحياة البشرية المعاصرة حتمت على الإنسان البعد و لو لفترة زمنية محددة عن مشاكل الحياة و محاولة تغيير المجال الذي يعيش فيه لبعض الوقت.

[2] ماهر عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 17.

[3] زيد منير سلمان: **الاقتصاد السياحي**، دار الراية للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص: 17،18.

الفرع الثاني: التعاريف الأساسية للسياحة و السائح:

تنوعت التعاريف الواردة بشأن السياحة و السائح في الأدبيات الحديثة؛ تبعا لتنوع معايير التمييز بينها و ظهور مصطلحات حديثة و فيما يلي استعراض لأهم التعاريف.

أولا: مفهوم السياحة:

بدأت المحاولات الأولى لتعريف ظاهرة السياحة في الثمانينات من القرن التاسع عشر، و كان أول تعريف محدد للسياحة يعود للعالم الألماني جوبير فرويلر (Guyer Freuler) عام 1905م بوصفها: "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة و الاستجمام و تغيير الجو و الإحساس بجمال الطبيعة و تذوقها و الشعور بالبهجة و المتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، و هي ثمرة تقدم وسائل النقل".[4]

يعاب على التعريف السابق كونه مطولا إضافة إلى إهماله الجوانب الاقتصادية المترتبة عن النشاط السياحي، و هو ما حاول العالم النمساوي شوليرن شراتنهومن (Schullard.H.V) التركيز عليه في تعريفه للسياحة عام 1910م، حيث أشار إلى أن السياحة هي: "اصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة و خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب و إقامتهم المؤقتة و انتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة".[5] ركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي و لكنه أهمل هو الأخر الجانب النفسي و الثقافي للسياحة.

بعد هاذين التعريفين تعاقبت الكثير من التعاريف المختلفة و الحديثة للسياحة من خلال كتابات الكثير من الباحثين، الهيئات الإقليمية و الدولية خاصة الاقتصادية و السياحية منها، أهمها:

أ. **تعريف منظمة السياحة العالمية (W.T.O)**: "السياحة هي أنشطة المسافر إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى"[6].

ب. **تعريف جون ميشو (J.L.Michaud)**: صفته مسؤول في المجلس الأعلى للسياحة الفرنسي عرفها جون ميشو كما يلي: "السياحة نشاط يحتوي على عمليتي إنتاج و استهلاك تحتم تنقلات خاصة بها خارج مقر الإقامة الأصلي ليلة على الأقل، حيث يكون السبب هو التسلية، التداوي، اجتماعات، زيارة المقدسات الدينية، تجمعات رياضية، إلى غير ذلك".[7]

ج. **تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة (A.I.T)**: "السياحة عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة؛ فهي مجموعة الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار".[8]

---

[4] نعيم الظاهر و سراب إلياس: **مبادئ السياحة**، دار المسيرة، ط2، الأردن، 2007، ص. 29.

[5] المرجع نفسه، ص. 30.

[6] Stephen Williams: **Tourism Geography**, ROUTLEDG, First Edition, *United States*, 2003, P. 3.

[7] خالد كواش: **السياحة مفهومها أركانها أنواعها**، دار التنوير، ط1، الجزائر، 2007، ص. 25.

[8] نعيم الظاهر و سراب إلياس، مرجع سابق، ص. 30.

د. **تعريف زيد منير سلمان:** "هي عملية انتقال الإنسان من مكان إلى آخر لفترة زمنية بطريقة مشروعة تحقق المنفعة النفسية".[9]

ي. من خلال التعاريف السابقة يفهم بأن السياحة لها أكثر من تعريف واحد و كل منها يختلف عن الأخر بإخلاف الزاوية التي ينظر منها إلى السياحة، فالبعض ينظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعية، و آخرون يرونها ظاهرة اقتصادية، و منهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الإنسانية و الثقافية بين الشعوب. و لكن الأمر الذي تتفق فيه الكثير من التعاريف هو أن السياحة تنشأ للحصول على الراحة و ليس للعمل، و أنها يجب أن لا تؤدي السياحة إلى إقامة دائمة و لا تكون لأقل من 24 ساعة.

ثانيا : مفهوم السائح:

لتعريف سائح أهمية كبيرة من نواحي عديدة، كالناحية الإحصائية التي تهتم بجمع البيانات الإحصائية الخاصة بعدد السياح أصنافهم، أغراضهم و أعمارهم...الخ.

ينتقل غالبية البشر سواء داخل القطر أو خارجه، فمنهم من ينتقل للحصول على عمل، و منهم من يهاجر و آخرون لزيارة الأقارب، و هكذا تعددت الفئات البشرية التي تنتقل من مكان لأخر و المهم هو تحديد الفئات التي تنتقل لأغراض سياحية، و قد تعددت الآراء حول تعريف و تحديد السائح و من أبرزها نجد:

أ. **تعريف ماهر عبد العزيز:** "السائح هو الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي و لأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة، سواء كان داخل بلده (سائح وطني) أو داخل بلد غير بلده (سائح أجنبي) و لفترة تزيد عن 24 ساعة"[10]

ب. **تعريف يفاس تينارد (Yves Tinard):** "يمكن اعتبار السائح كل شخص ينتقل خارج محل إقامته لمدة لا تقل عن 24 ساعة أو ليلة كاملة و لا تزيد عن 4 أشهر لأجل أحد الأسباب التالية: المتعة، الصحة، المهمات و الاجتماعات، رحلات الأعمال و التنقلات الخاصة، الرحلات الدراسية".

ج. **تعريف الاتحاد الدولي للمنظمات السياحية (I.U.O.T.O):** "السائح هو أي شخص يزور دولة أو جهة أو مكان غير الأماكن التي تقع داخل محل إقامته المألوفة".

د. **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسفر و السياحة الدوليين (روما 1963):** "السائح أي شخص يزور دولة أخرى غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزى منه في الدولة التي يزورها".

---

[9] زيد منير سلمان: **الاقتصاد السياحي**، دار الراية للنشر و التوزيع ، ط1، الأردن، 2008، ص. 15.

[10] ماهر عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 27.

و هكذا تتضح الرؤى على أن السائح هو كل شخص يترك مكان إقامته المعتادة إلى أماكن أخرى، طلبا لإشباع حاجات نفسية و روحية من أجل تجديد نشاطه، أو لأغراض أخرى كتوسيع معارفه و الترفيه عن النفس و زيارة الأهل و الأصدقاء، و غيرها من الحاجات التي يسعى لإشباعها من خلال قيامه بالرحلة السياحية سواء داخل البلد أو خارجه.

ثالثا : تعريف المنتوج السياحي:

هوعبارة عن مزيج من العناصر في شكاها المادي وعير المادي المقدمة للسائح. كما أنه يعرف من الناحية الاستهلاكية على أنه كل ما يتم استهلاكه في إطار العملية السياحية في شكل خدمات ،
نقل ، سكن..، مواضيع ثقافية و ترفيهية وكذا معطيات طبيعية و جغرافية من الشواطئ و الجبال و الآثار... غير أن هذه العناصر في شكلها الفردي لا يمكن أن تخلق طلب سياحي ، ولذا يسمى المنتوج السياحي بالمزيج .

ومما سبق ذكره يمكن إستنتاج مكونات المنتوج السياحي :

- قنوات النقل البرية والجوية والبحرية الداخلية والخارجية .
- هياكل الإقامة الأساسية كالفنادق و المخيمات وغيرها من الأماكن التي يمكن أن تقدم خدمة المبيت للسائح .
- النشاطات الثقافية كالمعارض ، ة كذلك الصناعات التقليدية .
- الأنشطة الترفيهية كالمهرجانات و الحفلات .
- الإجراءات القانونية و الإدارية لدخول وخروج وإقامة السواح و أمنهم وسلامتهم .
- خدمات الإتصال و الخدمات المصرفية من تحويل و صرف للحسابات .
- المستوى العام للأسعار .
- جودة إستقبال السياح و وضعية العلاقات الداخلية والخارجية وسياسة التعامل مع الخارج.
- اليد العاملة التي تقدم المنتوج السياحي .

رابعا : خصائص المنتوج السياحي :

يتميز المنتوج السياحي بمجموعة من الخصائص نذكر منها :

- يرتبط المنتوج السياحي بالعامل البشري حيث أن الخدمة السياحية تتم بالعنصر البشري و تؤدى
- أيضا إلى العنصر البشري و بالتالي تتأثر جودة المنتوج السياحي بالمهارات و التصرفات السلوكية بدرجة كبيرة .

- لا يقدم المنتوج السياحي بشكل فردي بل يقدم في تشكيلة متناسقة من المنتجات أو الخدمات السياحية .
- إن جزء كبير من المنتوجات السياحية تنتج و تستهلك في نفس المكان و الزمان نظرا لطبيعتها غير المادية مثل التظاهرات الثقافية ، الخدمات الثقافية .
- كما أن المنتوج السياحي غير قابل للتخزين أو النقل ، وكمثال على ذلك فإن الفنادق و المطارات لا يمكن نقلها من منطقة لآخرى في حالة السياحة الموسمية و هذا ما يضيف سمة أساسية لهياكل السياحة أنها ذات تكاليف ثابتة ومرتفعة.

المطلب الثاني: أنواع السياحة و توجهاتها الحديثة.

عرفت السياحة تطورات مستمرة بسبب التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و كذا تغير و تزايد حاجات الأفراد و رغباتهم، و فيما يلي سرد لأهم أنواعها و توجهاتها الحديثة.

الفرع الاول : أنواع السياحة:

كن تصنيف السياحة إلى تصنيفات متعددة تختلف بحسب المعايير المستخدمة في هذا المجال، و ذلك تماشيا مع التطور الاقتصادي و العلمي و الثقافي الذي يشهده المجتمع الدولي في عالمنا المعاصر كما يلي :

1. **وفقا لمعيار النطاق الجغرافي و الحدود السياسية:**[11]

تنقسم السياحة وفقا للنطاق الجغرافي إلى سياحة محلية؛ و هي تشمل نشاط المقيمين في منطقة معينة و الذين يسافرون داخل تلك المنطقة فقط و لكن خارج بيئتهم المعتادة، و إلى سياحة وافدة تشمل نشاط غير المقيمين الذين يسافرون إلى منطقة معينة تقع خارج بيئتهم المعتادة، و إلى سياحة مغادرة تشمل نشاط الأشخاص المقيمين في منطقة معينة و يسافرون و يقيمون في أماكن خارج تلك المنطقة. و انطلاقا من التقسيم السابق يمكن تقسيم السياحة أيضا إلى: سياحة داخلية تضم السياحة المحلية و السياحة الوافدة، سياحة وطنية تضم كل من السياحة المحلية و السياحة المغادرة، سياحة دولية و التي تشمل كل من السياحة الوافدة و السياحة المغادرة.

2. **وفقا لمعيار طبيعة الرحلة السياحية (وفقا للعدد):**

تقسم السياحة وفقا لهذا المعيار إلى سياحة فردية و التي هي عبارة عن سياحة غير منتظمة، يقوم بها الشخص أو مجموعة من الأشخاص لكل واحد منهم دوافعه و رغباته الخاصة، إذ أنها سياحة شاملة لا تعتمد على برنامج د أو منظم، و إلى سياحة جماعية يقوم بها مجموعة من الأشخاص و ذلك بالسفر مع بعضهم البعض، مرتبطين برابطة معينة مثل: كونهم أصدقاء، زملاء، أصحاب، أعضاء رابطة عمالية، و ذلك ضمن برنامج خاص و محدد مسبقا لإشباع رغبات المجموعة ككل.

---

[11] رياض بن جليلي و آخرون: **السياحة في الدول العربية: مقوماتها و مكامن تنافسيتها**، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد الأول، جانفي 2008، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص. 11.

3. وفقا لمعيار مدة الإقامة:

يعتمد هذا المعيار على طول أو قصر مدة الإقامة حيث تقسم السياحة وفقا له إلى سياحة أيام، سياحة موسمية، سياحة عابرة.[12]

إن سياحة أيام عادة ما تستغرق أيام محدودة من يومين إلى أسبوع يقضيها السائح ضمن برنامج معد مسبقا، أما السياحة الموسمية فهي ترتبط بموسم معين؛ أي أن فترة الإقامة تتراوح ما بين شهر و ثلاث أشهر و غالبا ما يحمل هذا النوع من السياحة صفة الدورية؛ بمعنى أن نفس السياح يزورون نفس المكان سنة بعد سنة.

في حين تكون السياحة العابرة على نوعين: سياحة عابرة تحصل أثناء الانتقال بالطائرات و ذلك لأعطال تصيب الطائرة في بلد ما أو نتيجة لوجود اضطرابات معينة في أحد المطارات، و أخرى تكون أثناء انتقال السياح بالطرق البرية أثناء توجههم إلى بلد ما و يمرون ببلد معين لمدة يوم أو اثنين.

4. تقسيمات أخرى:[13]

إضافة إلى التقسيمات السابقة توجد العديد من التصنيفات الأخرى لأنواع السياحة وفقا لعدة معايير، فتبعا لوسيلة النقل يفرق بين السياحة البرية، البحرية أو الجوية، أما تبعا لاتجاه الرحلة فيميز بين السياحة الساحلية، الجبلية و الريفية، و وفقا للعمر فتقسم إلى سياحة الشباب، المتقاعدين و الناضجين، و حسب ميزانية السائح فالسياحة تقسم إلى سياحة رفيعة وسياحة اجتماعية، هذا و تبعا للغرض من القيام بالرحلة تصنف السياحة إلى سياحة تعلم، سياحة رياضية، سياحة دينية...الخ.

الفرع الثاني :الأشكال البديلة للسياحة:

لقد أثر السياحة السلبي على البيئة المضيفة و المجتمعات و الاقتصاديات النامية دفع العديد من الدول إلى إعادة النظر في أشكال السياحة التقليدية و البحث عن أشكال بديلة، تكون محدودة الآثار السلبية واعية بالقيم البيئية المختلفة، تسعى إلى إفادة المجتمعات المحلية و تساعد على تحقيق التنمية السياحية المتواصلة.

1. التنمية السياحية المتواصلة:

تعرف التنمية السياحية المتواصلة على أنها: "التنمية التي تفي باحتياجات سياحة اليوم و في نفس الوقت تحمي و تقوي الفرص للمستقبل؛ و ذلك عن طريق إدارة كل الموارد بطريقة تغطي الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية مع عدم الإخلال بالبيئة أو الموارد البيئية".[14] قد أدى الاهتمام المتزايد بها إلى ظهور ما يعرف بالأشكال البديلة للسياحة و التي تعرف أيضا بأشكال السياحة المتواصلة أو المستدامة.

---

[12] ماهر عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 68،69.

[13] خالد كواش، مرجع سابق، ص- ص: 83- 91.

[14] نشوى فؤاد: **محاضرات في السياحة المتواصلة و البيئة**، دار الوفاء، ط1، مصر، 2008، ص. 78.

يقصد بالسياحة المتواصلة أن السياحة يجب أن توافق بين التوقعات الاقتصادية و متطلبات حماية البيئة المادية الضعيفة، حيث تعرفها نشوى فؤاد على أنها: "إشباع لاحتياجات السياح الحاليين مع الحفاظ و تعزيز الفرص المستقبلية".[15] يتبين من خلال التعريف السابق أن السياحة تكون متواصلة عندما يتضمن تطويرها و تنميتها صون الطبيعة و احترام السكان الأصليين، و أيضا العمل على تحقيق الأهداف التنموية.

تعتبر البيئة العنصر الأساسي في التنمية السياحية المتواصلة فهي الشريان الذي تتنفس من خلاله صناعة السياحة، لذا فإن عدم الحفاظ على البيئة و عدم التعرف على الأزمات البيئية و احتمال حدوثها لا يعني فقد التنمية فقط بل يعني الإساءة إلى سمعة المقصد السياحي؛ لأن أي سائح لن يعاود زيارته لنفس البلد إذا ما لبس قصورا في نظافة البيئة أو إذا كانت تتعرض للأزمات البيئية المختلفة. و من أبرز هذه الأزمات و أهمها: تلوث المواقع السياحية (القمامة)، تلوث المياه و الهواء، الإزعاج و التلوث البصري أي إفساد العنصر الجمالي للمواقع السياحية، تدهور البيئة بالتأثير و القضاء على الكائنات النباتية و الحيوانية.[16]

2. السياحة الايكولوجية كبديل سياحي:

دارت العديد من النقاشات حول مفهوم و تعريف السياحة الايكولوجية مما نتج عنه عدم الاتفاق حول تحديد مظاهر الاختلاف بينها و بين أنماط السياحة الأخرى، و يعرفها سيبالوس لاسكوران (Ceballos Lascurain) على أنها: " سياحة إلى مناطق طبيعية ليس بها تلوث أو تغيير، و هدفها هو الدراسة و الاستمتاع بالمناظر الطبيعية و الحيوانات و النباتات و أي مظاهر حضارية قائمة (الماضي منها و الحاضر) في هذه المناطق".[17] كما تعرفها الجمعية الدولية للسياحة الايكولوجية بأنها: "سياحة مسؤولة إلى مناطق طبيعية تحافظ على البيئة و تعمل على رفاهية السكان المحليين".[18]

أ. أهدافها:

توجد العديد من المصطلحات التي تشير إلى الأنماط البديلة للسياحة، ترتبط بالسياحة الايكولوجية و تستخدم في كثير من الأحيان كمرادفات لها مثل: السياحة القائمة على الطبيعة، السياحة البيئية، السياحة الثقافية، سياحة الاهتمامات الخاصة، حيث تختلف هذه الأنماط من حيث المفهوم و لكن تعمل على تحقيق نفس الأهداف المتمثلة في المساهمة في الحفاظ على المناطق الطبيعية و الحضارية، الاحتواء على استخدام يقلل الأثر السلبي على البيئة و السكان المحليين و بناء الوعي و المسؤولية البيئية و الثقافية، و كذلك السعي إلى تحقيق مشاركة السكان المحليين في العملية السياحية و تحقيق التعاون بين جميع الأطراف.[19]

---

[15] المرجع نفسه، ص. 78.

[16] محمد الصيرفي: **السياحة و البيئة بين التأثير و التأثر**، المكتب الجامعي الحديث، ط1، مصر، 2009، ص- ص: 198- 202.

[17] محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص. 211.

[18] نشوى فؤاد، مرجع سابق، ص. 90.

[19] المرجع نفسه، ص. 91.

ب. وسائل تحقيقها:

لتحقيق أهداف السياحة الايكولوجية ظهرت العديد من الاتجاهات الحديثة للتنمية السياحية المتواصلة تحت شعار (حماية البيئة اليوم استثمار للغد)[20]، أهم هذه الاتجاهات شهادة السياحة الخضراء و شواطئ الراية الزرقاء و الفنادق الخضراء و الفندق البيئي، بالإضافة إلى شهادة الأيزو (14.000 لحماية الجودة البيئية).

المطلب الثالث: المنظمات السياحية الدولية.

أصبح الاعتراف الدولي بالسياحة و أهمية تنميتها و تنظيمها كنشاط دولي أمرا مفروغا منه، و كنتيجة مية لهذا الاعتراف زاد الاعتماد على المنظمات الدولية الفاعلة في هذا المجال أو ذات الصلة به، و اعتمادا على ذلك بات لزاما على دارسي السياحة و المهتمين بها أن يتعرفوا على تلك المنظمات من حيث مفهومها و شروط إنشائها، أهدافها و مجمل أنواعها و الدور الذي تسعى لتحقيقه.

الفرع الاول : ماهية المنظمات السياحية الدولية:

1. تعريفها و شروط إنشائها: [21]

تعرف المنظمة الدولية بأنها "تنشأ بمقتضى اتفاقية تعقد بين الدول الموقعة و المنظمة لها (الدول الأعضاء)، و الأعضاء هم الدول المختلفة أو الجهات التي تنتمي لهذه الدول و تمثلها تمثيلا كاملا". يكون للمنظمة الدولية ثلاث أجهزة:

أ. **الجهاز العام للمنظمة:** و تمثل فيه الدول الأعضاء على قدم المساواة.

ب. **الجهاز التنفيذي:** و تمثل فيه الدول بشكل محدود، و يتولى مسؤولية اتخاذ القرارات.

ج. **الجهاز الإداري:** و يختص بإعداد الاجتماعات و الجلسات و متابعة تنفيذ القرارات المختلفة.

يرى أساتذة القانون أن هناك شروط لابد من توافرها في المنظمة الدولية و هي المشروعية، التنظيم و الدولية.

ا المشروعية فيقصد بها أن تكون أهداف المنظمة الدولية متفقة مع أحكام القوانين الدولية المختلفة و العرف و القيم و التقاليد العالمية السائدة، و أما التنظيم فيتضمن عنصرين، أولهما هو الاستمرارية و الدوام، و الثاني هو الإدارة المستقلة للمنظمة في حدود اختصاصاتها و أهدافها التي ينص عليها ميثاقها، و ثالث الشروط هو الدولية، المقصود بها أن تتكون المنظمة من الدول المختلفة أو من جهات تنتمي لهذه الدول و تمثلها تمثيلا كاملا.

2. دواعي ظهورها و أهدافها:

ظهرت الحاجة الملحة إلى وجود المنظمات السياحية الدولية نتيجة إلى المشاكل التي تعترض نموها و تطورها، و المتمثلة أساسا في تعاظم الحركة السياحية الدولية و اشتداد المنافسة و فرص الاحتكاك الدولي؛

[20] نعيم الظاهر و سراب إلياس، مرجع سابق، ص. 95.

[21] نعيم الظاهر و سراب إلياس، مرجع سابق، ص. 48.

سياحة لها طابع خاص يزيد من حدتها و هو أن مكسب أحد الأطراف يكون على حساب الأطراف الأخرى لأن سوق السياحية محدودة و ثابتة نسبيا، و في مشاكل النقود التي تتميز بها السياحة كصادرات غير منظورة دون غيرها من الصادرات السلعية؛ حيث أن الأموال تنتقل في جيوب السائحين من بلد لأخر و ليس على الورق بواسطة اعتمادات مصرفية أو تسهيلات ائتمانية، بالإضافة إلى تزايد مشاكل الجمارك و الجوازات و التأشيرات بالنسبة للسياح.

تتلخص الأهداف التي تنشأ المنظمات السياحية الدولية لغرض تحقيقها عموما في جمع الأطراف المعنية السياحة و المشاكل المرتبطة بها و الاتفاق على وسائل التغلب عليها لتحقيق المنفعة العامة لهم جميعا؛ و بالتالي بب المنافسة خاصة بين الدول التي تربطها علاقات جوار، لهذا تقوم هذه المنظمات بجمع الدول المتنافسة في ند لتفادي فقدان السياح تماما نتيجة المنافسة الضارة، و كذلك تهدف أيضا إلى توحيد الأسس الإحصائية في جميع الدول و إيجاد التشريعات السياحية الدولية المشتركة و التي تكمل القوانين المحلية لكل دولة، و كذا تسعى لرفع مستوى المهنة و العاملين بها و نشر الدراسات العلمية للسياحة.[22]

الفرع الثاني : المنظمات الدولية الحكومية للسياحة:

و هي المنظمات التي تنشأ بمعاهدة بين الدول أهمها:

1. اتحاد النقل الجوي الدولي (I.A.T.A):

يهدف إلى تنمية اقتصاديات خطوط النقل الجوي و وضع آداب المنافسة في مجال الخدمة الجوية، يقع مقره الرئيسي بمونتريال في كندا. تصل عقوبة الشركات المخلة للتعليمات إلى حد الشطب من سجلات الاتحاد و فرض غرامات مالية باهظة. تشمل مهامه الاهتمام بنقل الركاب و البضائع على الخطوط الجوية المختلفة باستخدام مستندات موحدة ، و تشجيع النقل الجوي و تنميته بطريقة منتظمة ومأمونة اقتصاديا، و يهتم أيضا الشركات المختصة و العاملة في المجال بالوسائل و الأجهزة التي تسير العمل و التعاون مع المنظمات الأخرى المختصة في مجال السياحة و السفر.[23]

2. منظمة السياحة العالمية:

تأسست عام 1974م و مقرها الدائم في مدريد، تتكون من 107 دول و من 150 منظمة منتسبة و هي تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تتكون من ستة لجان هي:

أ. لجنة إفريقيا؛

ب. لجنة أمريكا؛

ج. لجنة أسيا و المحيط الهادي؛

د. لجنة جنوب أسيا؛

[22] ماهر عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 190.

[23] المرجع نفسه، ص. 189.

هـ. لجنة أوربا؛

و. لجنة الشرق الأوسط.

تهدف هذه المنظمة إلى ترقية النشاط السياحي و تفعيل دوره في الاقتصاد و خلق السلام و الرفاهية الدوليين من خلال التقارب بين الشعوب، كما تقوم بنشر الإحصائيات السياحية الدولية و العمل على حل المشاكل السياحية الدولية، و تصدر المنظمة عدة نشرات و مجلات منها (السياحة العالمية، إحصائيات السياحة الدولية، دليل السائح).[24]

3. المنظمة الدولية للطيران المدني (I.C.A.O):[25]

أنشئت هذه المنظمة عام 1944م في شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، و هي منظمة حكومية طيران المدني تهتم بشؤون الطيران المدني في الدول الأعضاء و تتبع منظمة الأمم المتحدة. تتمثل أهدافها في تحديد المبادئ التي تقوم عليها الملاحة الجوية في العالم و تنمية المطارات و الخطوط الجوية، و تقديم التسهيلات الخاصة بالملاحة الجوية، إضافة إلى دراسة المشاكل المرتبطة بالطيران المدني لضمان سلامته عبر العالم.

4. الاتحاد الدولي لوكلاء السفر (U.F.T.A.A):[26]

مقره بلجيكا و بالضبط ببروكسل. هدفه جمع الاتحادات المهنية في اتحاد دولي خاص بوكلاء السفر لكل دول العالم و دراسة المصالح المهنية لجميع مكاتب السفر، الحصول على مستوى دولي بالاعتراف الرسمي بمهنة وكيل السفر و تنظيم مؤتمرات دولية و نشر المعلومات السياحية المتعلقة بالمهنة.

الفرع الثاني : المنظمات السياحية الدولية غير الحكومية:

1. مفهومها:[27]

هي المنظمات التي لا تنشأ بمعاهدة دولية و تشترك فيها هيئات و شركات و مؤسسات و مصالح، و يجوز أن تشترك فيها الحكومات بصفتها الشخصية و ليس الرسمية و يشترط بها أن لا تكون على شكل شركات تجارية. من أهم مميزاتها أنها لا تنشأ بمعاهدة بين الحكومات، و إنما تنشأ بالتعاقدات بين هيئات و شركات انا أفراد، و هي لا تتمتع بأي إعفاءات أو حصانات إلا من باب المجاملات في حدود ضيقة و تخضع للقانون المحلي للبلد الذي تقع به.

تتنوع أشكال هذه المنظمات و في الغالب تقسم هذه المنظمات حسب الهدف من إنشائها إلى منظمات دف إلى تنشيط السياحة بكافة صورها و منظمات تهدف إلى تنشيط جزء معين من السياحة، و منظمات

---

[24] عبد القادر هدير: **واقع السياحة في الجزائر و آفاق تنميتها**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: طيب ياسين، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، رسالة غير منشورة، ص. 32.

[25] نعيم الظاهر و إلياس سراب، مرجع سابق، ص. 54.

[26] ماهر عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 194.

[27] المرجع نفسه، ص. 195.

ى تهدف إلى حماية المصالح الفعلية لأعضائها و من ضمنها السياحة، و آخرها منظمات تهدف إلى تحقيق أهدافها الخاصة من وراء السياحة.

الفرع الثالث : المنظمات الدولية للسياحة غير الحكومية:

تتنوع هذه المنظمات و تتميز بكثرتها لكن أكثرها أهمية نجد:[28]

أ. **الأكاديمية الدولية للسياحة:** تأسست سنة 1951م في مونت كارلو، تهدف لتطوير الثقافة السياحية، تصدر (القاموس الدولي للسياحة) بعدة لغات و لها نشرات عدة و مجلة (الأكاديمية).

ب. **المجلس الدولي للتعليم الفندقي و السياحي (C.H.R.I.E)**: يشمل المعاهد و المدارس و الكليات المتخصصة في مجال السياحة و الفنادق، و كذلك مراكز التدريب. مقره واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، و من مهامه عقد مؤتمر سنوي يصاحبه معرض لأحدث الكتب السياحية و الفندقية و أحدث الأجهزة التي تستخدم في صناعة السياحة، كما يصدر مجلة بحوث شهرية.

ج. **الجمعية الدولية لوكالات السفر (W.A.T.A)**: أسست وفقا للقانون المدني السويسري بهدف تنمية نشاط أعضائها في مجال السياحة و المحافظة على مصالحهم. مقرها جنيف، و تعتبر العضوية فيها مفتوحة لكل وكالات السفر ذات الشهرة و النشاط في السياحة.

د. **الاتحاد الدولي للكتاب و الصحفيين السياحيين (I.F.T.J.W)**: تأسس سنة 1954م في باريس. يضم حاليا أكثر من 1.500 كاتب و صحفي و حوالي 30 منظمة صحفية من 40 دولة في أوربا، أسيا، إفريقيا و أمريكا.

هـ. **الجمعية الدولية للفنادق (I.H.A)**: هي منظمة فندقية ذات صفة دولية مقرها الدائم باريس و تضم في عضويتها معظم الفنادق بالعالم. تعقد اتفاقيات جماعية مع الاتحاد الدولي لشركات السياحة و ذلك لتنظيم العلاقة بين شركات السياحة و الفنادق، و تهدف إلى تسهيل الاتصالات و تبادل الأفكار بين مختلف الأعضاء. يؤثر سلبا على دخول الأفراد و ينعكس ذلك بانخفاض الطلب الكلي على المنتجات السياحية.

[28] نعيم الظاهر و إلياس سراب، مرجع سابق، ص- ص: 60- 67.

المبحث الثاني: **ماهية الاستثمار السياحي**

المطلب الاول : مفهوم الاستثمار السياحي وأنواعه

الفرع الأول : تعريف الاستثمار السياحي

يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة و ما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع. و يعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح و تحقيق عوائد مالية معتبرة. كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض و حجم الطلب عليه في سوق السياحية العالمية و مدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي .[29]

كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه ": التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة الى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال ادارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية ، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعو امل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة [30].

الفرع الثاني : أنواع الاستثمار السياحي

ويمكن أن نقسم الاستثمار السياحي الى قسمين:

أولا ـ استثمار في مجال الخدمات السياحية: وتشمل العديد من القطاعات والخدمات الأساسية في النشاط السياحي

1- خدمات الإقامة: وتشمل الفنادق والمنتجعات السياحية و كل ما يتعلق بإقامة السائح من خدمات مرافقة كالإطعام والخدمات الترفيهية الأخرى

2- خدمات النقل: وتشمل تشييد الطرق وتوفير سيارات النقل للسياح وكذلك بناء المطارات وتوفير خطوط النقل بين بلاد السائح والدولة المضيفة.

[29] الطيب داودي/ عبد الحفيظ،الاستثمار السياحي في المناطق السياحية دراسة حالة ولاية جيجل ،ورقة بحثية ، الملتقى الدولي بعنوان:الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة،يومي 26 و 27 نوفمبر 2014 ، المركز الجامعي تيبازة،ص 8,

[30] رعد مجيد العاني ، الاستثمار و التسويق السياحي ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الاولى،2008،ص 19,

3-خدمات الاتصال : وتشمل توفير شبكة الهاتف النقال خاصة في المناطق الصحراوية التي يزورها السياح وكذلك توفير خدمات الأنترنت بتدفق جيد وهذا من أجل توفير كل الظروف لمتعة السائح

ثانيا ـ الاستثمار في الثروة السياحية: وتشمل العديد من المجالات التي تمتلكها الدولة ومنها

1- الاستثمار في الموارد الطبيعية: وذلك بالاهتمام بالموارد الطبيعية للدولة المضيفة وذلك من خلال المحافظة عليها

2- الاستثمار في الموارد الثقافية: وذلك من خلال تشجيع وتنظيم المهرجانات الثقافية والمحافظة على الاثار وفتح المناطق الاثرية أمام القطاع العام والخاص للاستثمار فيها

المطلب الثاني : خصائص الاستثمار السياحي

يتميز الاستثمار في القطاع السياحي بمجموعة من الخصائص تفرقه عن الاستثمارات الأخرى نوجزها فيما يلي:

ـ يحتاج الاستثمار السياحي الى عدد كبير من اليد العاملة تتنوع بين اليد العاملة العادية والمتخصصة في الخدمات السياحية .

ـ تؤثر التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في أي دولة على الاستثمار السياحي فبقدر مرونة التشريعات تكون المشاريع الاستثمارية السياحية مرنة وتقل بقدر التعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية.

ـ تتميز المشاريع السياحية بعدم المرونة ونظرا للطابع الموسمي للسياحة فإن ذلك يؤثر سلبا على الرغبة في الاستثمار السياحي من اصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة حيث لا يمكنهم أن يجمدوا بعض رؤوس أموالهم لمدة معينة عكس الدولة أو أصحاب رؤوس الاموال الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كموسمية النشاط السياحي.

كما تتميز الاستثمارات السياحية بـ :

ـ الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة الى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة .

ـ إن العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات.

ـ الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى.

ـ الاستثمارات السياحية لا تحتاج الى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري.

ـ تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي.

ـ تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة ، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر.

المطلب الثالث: حواجز الاستثمار السياحي:

أهم ما يواجه الاستثمار في مجال السياحة ما يلي:

- نقص في الموارد المالية لدى المستثمرين المحليين بسبب ضآلة المداخيل وعدم القدرة على الحصول على القروض من البنوك.
- تأشيرات الدخول تشكل بعض التعقيدات المعيقة للسياحة.
- خطوط النقل الجوي وضريبة الدخول فعدم توفر خطوط نقل جوية حديثة ومؤهلة وبأسعار تنافسية أمر يعيق الاستثمار السياحي.
- عدم تحديث الفنادق والأماكن الإقامة المتوفرة وعدم إضافة خدمات جديدة وتجهيزات وأمور مكملة للسياحة.
- عدم تأهيل القوى البشرية.
- عدم الاستقرار الأمني والسياسي.
- عدم توفر خطة سياحية مرجعية، بمعنى أن قيام منطقة سياحية دون خطة متكاملة تعيق وتأخر الاستثمار.

المبحث الثالث : النمو الاقتصادي

المطلب الأول : مدخل عام لنظرية النمو الاقتصادي:

سنحاول في هذا البحث إعطاء مختلف المفاهيم الأساسية التي تقتضيها الدراسة والتي من شأنها أن تساعدنا على الفهم الجيد لنظرية النمو الاقتصادي ، وكمدخل عام للموضوع فإننا سنبدأ بتعريف النمو الاقتصادي بالإضافة إلى أهميته ووصولا إلى خصائص النمو الاقتصادي.

الفـرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي:

قبل التطرق لتعريف النمو الاقتصادي يجب الإشارة أولا لتعريف التنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية: تعرف على أنها العملية التي يرفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن وهذا يعني أن التنمية تتحقق إذا كان معدل التنمية يفوق معدل النمو المكاني [31].

أما النمو الاقتصادي فقد أعطى بعض الاقتصاديين عدة تعريف نذكر منها ما يلي:

"يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى ارتفاع كمية من خلال التغير في عوامل الإنتاج وزيادة كفاءة استخدامها، مما يترتب على هذه العملية ارتفاع الدخل القومي والفردي [32].

([31]) د/ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002-2003، ص16.

([32]) د/ سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر 2000، ص294.

وكتعريف آخر يمكن القول: "أن النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة الحاصلة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

وبالتمعن في هذين المفهومين يتعين التأكيد على ما يلي: [33]

- يجب أن تكون الزيادة في الناتج المحلي مصحوبة بزيادة في نصيب الفرد، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان مقدار الزيادة في ألـ (PIB) أكبر من معدل نمو السكان، ومنه يمكن القول:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.

- يجب أن يكون هذا المعدل – معدل زيادة الناتج القومي أو معدل زيادة الدخل الفردي – حقيقي وليس النقدي، أي يجب أن يكون المؤشر التالي موجب:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

- يجب أن تكون هذه الزيادة مستديمة وليست مؤقتة.

([33]) د/ محمد عبد العزيز عجمية، د/ إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات تطبيقية ونظرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003، ص71.

الفـرع الثاني : أهمية النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة وتحسين مستوى المعيشة من خلال توفير الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي.

- النمو الاقتصادي يؤدي إلى الزيادة في الأجور الحقيقية.
- النمو الاقتصادي يقضي على الفقر.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى القضاء على تلوث البيئة دون تناقص في حجم الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.

الفـرع الثالث: خصائص النمو الاقتصادي:[34]

إن تيسمون كزننس " أوضح ستة خصائص للنمو الاقتصادي سنذكر منها:

أ) المعدلات المرتفعة من نصيب الفرد الناتج والنمو السكاني:

ت كل دول المتقدمة في خبراتها التاريخية للنمو الاقتصادي بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نفس الفرد من الناتج والزيادة السكانية فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال 200 سنة الماضية نحو 2% ، 1% بالنسبة للنمو السكاني أو 3% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، ولقد تضاعفت هذه المعدلات خلال 36 سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و 72 سنة بالنسبة للنمو السكاني و 24 سنة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي، حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لهذه الدول مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

ب) معدلات مرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

لقد أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي على ما توصل إليه "كزنتس" أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية لأن إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج توضح الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في دالة الإنتاج فإن الاقتصاديين غالبا ما يقيمون نمو هذه الإنتاجية.

وقد أظهرت دراسات أخرى أن معدلات الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تدرجت من 50% إلى 75% للنمو بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة.

ت) المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي:

لقد سجل النمو التاريخي للدول المتقدمة المعاصرة الخاصية الثالثة الهامة للنمو وهي المعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو، حيث يتمثل هذا التغيير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية، ومنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي يصاحب هذا التحول تغيرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية.

([34]) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة د. محمود حسن حسني، د. محمود حامد محمود عبد الرزاق، الطبعة الانجليزية، دار المريخ للنشر، الرياض، م ع س 1427ه / 2006م، ص ص175، 179.

ث) الامتداد الاقتصادي الدولي:

إن العنصر الأول مرتبط بالميل التاريخي للدول الغنية المسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية، مثل هذه الأنشطة الاستعمارية قد أصبحت ممكنة من خلال قوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات والاتصالات، ولهذا كان له تأثير على توحيد العالم وتحقيق العولمة بوسائل لم تكن موجودة من قبل في القرن التاسع عشر، كذلك فتح الإمكانات للسيطرة الاقتصادية والسياسية، على الدول الفقيرة مثل السيطرة على جنوب الصحراء وأجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية الأمر الذي أدى إلى التوسع الاقتصادي لدول الشمال وذلك من خلال الحصول على مورد أولية وفتح أسواق للتصدير منجاتها في تلك المستعمرات.

ج)الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:

رغم الزيادة في الناتج العالمي عبر القرنيين الماضيين نجد أن التوسع في النمو الاقتصادي الحديث ما زال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم.

المطلب الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي وأهم محفزاته وعوائقه:

سنتعرض في هذا المبحث إلى مقاييس وأهم محددات النمو الاقتصادي وعوائق ومحفزاته.

الفرع الأول : مقاييس النمو الاقتصادي:

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو الاقتصادي.

وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا في متوسط دخل الفرد، فإن قياسه يكون بقياس المؤشرين السابق الذكر.

1) الناتج الحقيقي:

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس. [35]

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، ذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو (سلبية) فزيادة الدخل القومي لا يعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

([35]) محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، القاهرة، مصر، 2001، ص22.

2) الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلا.

3) متوسط الدخل (الدخل الفردي): [36]

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وهدفا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على مستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط، والثاني معدل النمو المركب.

أ) معدل النمو البسيط:

يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وتتمثل صيغته، في ما يلي:

حيث : cm_s : معدل النمو البسيط.

yt: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t .

y_{t-1}: متوسط الدخل الحقيقي في السنة $t-1$.

ب) معدل النمو المركب:

يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار.

ووفقا لطريقة النقطتين لدينا الصيغة:

$$y_n = (1 + cm_c)^n \qquad cm_c = \sqrt[n]{\frac{y_n}{y_o}} - 1$$

حيث:

cm_c : معدل النمو المركب؛

n : فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

y_o : الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_n : الدخل الحقيقي لأخر فترة (n).

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

([36]) محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية الاقتصاد جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص279.

$$Ln\ y_t = a + cm_{c+} \rightarrow cm_{c+} = ln\ y_t - a$$

حيث:

$Ln\ y_t$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

a: ثابت.

cm_{c+} : معدل النمو المركب في السنة.

t : الزمن.

الفـرع الثاني : محفزات النمو الاقتصادي:

أ) العوامل الاقتصادية:

لم تقتصر على دراسة أسباب فشل الدول النامية في تحقيق النمو إنما شملت العوامل المحفزة وتنطوي هذه العوامل فيما يلي:

أ) 1- عامل الاستثمار في الموارد البشرية:

عند دراسة نظريات التنمية توضح أن معظم الاقتصاديين اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو المتطلب الأساسي للنمو، غير أنه في الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام بالاستثمار في الموارد البشرية في عملية الانتماء، حيث توسعت فكرة رأس المال الإنفاق على الصحة والتعليم والبحوث الإنتاجية.

أ) 2- استخدام السياسة المالية العامة:

يتم تعيين السياسة المالية وفقا للظروف الخاصة بكل بلد لتعزيز النمو أي أنه تطبيق إزاء السياسة المالية العامة لا يعتبر أمرا سليما.

أ) 3- عامل التدخل الحكومي:

تتراوح أشكال التدخل الحكومي ما بين بعض الإجراءات التنظيمية من ناحية والدخول المباشر في الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية من ناحية أخرى.

ب) العوامل الغير الاقتصادية:

ومن العوامل الغير الاقتصادية التي تنطوي فيما يلي:

ب) 1- العوامل السياسية:

تمثل مدى توافر السيادة السياسية للدولة وطبيعة تكوين الحكومة السائدة، أي أن كانت تواجه عناية كبيرة لعملية الانتماء أم أنها تعتنق مبدأ الحرية الاقتصادية.

ب) 2- العوامل الاجتماعية:

لكل مجتمع هياكل اجتماعية لها تأثير على قوة نمو الاقتصاد محاولة للإسراع بعملية النمو لا بد أن تعمل على تغيير تلك الهياكل القائمة ومن ثم توجد ضرورة لإحداث غيرات أساسية في المواقف ورؤى الأفراد في المجتمعات النامية.

الفرع الثالث : معوقات النمو الاقتصادي:

تتلخص معوقات حركة النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

أ) العامل الديمغرافي: يمثل العامل الديمغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة، إذ أن النمو السكان بمعدلات سريعة في معظم هذه الدول يلقى أثر الزيادة في الإنتاج والدخل.

ب) مشكلة تكوين رأس المال: يعتبر تكوين رأس المال العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي ولا نعني به مجرد القدرة على الادخار فحسب بل نعني به كذلك تحقيق الاستثمار.

ج)التخلف التكنولوجي: من الحقائق الثابتة أن التخلف التكنولوجي ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي إلا أن كل الدلائل تثير على هبوط مستوى التكنولوجي في الدول المتخلفة.

د) ضعف المستوى التعليمي: إن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج صار من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية التدريبية لقوة العمل إضافة إلى ما ذكر فإن من ضروري الإقدام على الاستثمار في التعليم، إن كانت تكلفة الفرصة الضائعة على ما يبدو مرتفعة.

هـ)ضعف الخدمات الصحية: لا جدال أن الزيادة الكبيرة في الإنتاجية يمكن أن تحقق.

والارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة والجهد المبذول من طرف الأفراد العملين يكون أكثر فاعلية عندما يكون مستواهم الصحي مرتفعا منه عندما يكون المستوى متدنيا.

المطلب الثالث : نظريات النمو الاقتصادي: [37]

سوف نتطرق إلى النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي، ثم الفكر الكينزي، ثم الفكر الاقتصادي المعاصر.

الفرع الأول : النمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

اتفق معظم كتاب الكلاسيك بخصوص عملية النمو أنه دالة لكل من العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي.

كما اعتقد الكلاسيك أن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وبعملة تكوين رأس المال حيث توجد علاقة تبادلية بين الاثنتين، كما اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، وتتمثل هذه العلاقة في أن عملية تكوين رأس المال تتأثر بالنمو السكاني من خلال أن النمو السكاني يقود إلى ظهور قانون تناقض الغلة في الزراعة.

[37] (فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة عبد الملك سعود، السعودية، 1985، ص18.

الفرع الثاني : النمو الاقتصادي عند الكينزيون:

في الأزمة الاقتصادية سنة 1929 أحدث **" جون مايناردكينز "** ثورة فكرية، فهو يحلل الاقتصاد ككل دون تحديد الأعوان الاقتصاديين بصفة منفردة، فيطالب بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد محذرا من موجة الرواج التي تسود المجتمع الرأسمالي والتي حتما ستتحول إلى كساد من خلال الانخفاض في معدلات النمو فحسب **" كينز"** يجب على الدولة أن تتدخل للتشغيل الكامل والنمو الاقتصادي من جديد في حالة الكساد.

ولقد قرر **"كينز"** في تحليله لمشاكل النمو في الدولة المتقدمة أن البطالة سوف تبقى كمشكلة في الأجل الطويل، ما لم تلعب الحكومة دورا كبيرا في توجيه الاقتصاد الوطني، مستندا على سيادة نظرة تشاؤمية فيما يتعلق بالفرص المستقبلية، وبهذا ركز **"كينز"** على الآثار المترتبة على الاستثمار مجال الطلب الكلي الفعال.

الفرع الثالث : النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي المعاصر:

1) نظرية النمو المتوازن: **"بول روزنتشين"** صاحب نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن، حيث يرى أن تحقيق معدلات عالية لا يتم إلا من خلال دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات القوية، يمكن عن طريقها خروج الاقتصاد الوطني من إطار الركود وتحقيق التنمية.

فالدول النامية تحتاج إلى دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة ومن استغلال الموارد المتاحة في المشاريع.

2) نظرية النمو غير المتوازن:

يعتبر **"ألبرت هيرشمان"** صاحب نظرية النمو غير المتوازن، حيث يرى أن النمو غير المتوازن أفضل من النمو المتوازن، فالنمو غير المتوازن قادر على جعل الدولة النامية تحقق تقدما أكبر أما نظرية الدفعة القوية تصلح للدول المتقدمة وليس للدول النامية.

لأنها غير واقعية تسعى إلى تحويل الدول النامية إلى دول متقدمة بين عشية وضحاها، وجوهر هذه النظرية هي أن تنمية الاقتصاد يجب أن تبدأ بإنماء الصناعات الرائدة، ثم تنتشر بعد ذلك تلقائيا إلى بقية صناعات الاقتصاد الوطني.

تمهيد:

وتطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات القومية، وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، وذلك من خلال تطبيق استراتيجية حكيمة وطموحة وفعالة، ترتكز من جهة على التجارب الناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط وفي البلدان الأخرى، وترتكز من جهة أخرى على الترتيبات الوجيهة الواردة في ميثاق السياحة المستدامة الصادر سنة 1995 م، والذي يقضي بأنه ينبغي أن تكون السياحة المستدامة على المدى الطويل، غير مؤثرة في المجال البيئي وذات ديمومة من الناحية الاقتصادية.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أنّ الواقع السياحي في الجزائر لا يبعث على التفاؤل، إذ لم يرق هذا القطاع إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، ن إنجازاته جدٌّ محدودة، إذا ما قورنت ببلدان العالم بصفة عامة والبلدان المجاورة والشقيقة بصفة خاصة، فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع، تعتبر ضعيفة مقارنة بكبر مساحة الجزائر. كما أن المجهودات التي بذلت في السبعينات لم تشهد استمرارية، وأن ظاهرة اللاأمن التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الماضية، زادت من عزلة الجزائر على المستوى الدولي، وبالتالي القضاء على الآمال التي كانت قائمة لإعادة بناء قطاع السياحة.

المبحث الاول : مميزات القطاع السياحي في الجزائر

يؤكد "عبد الله ركيبي" في مؤلفه: **الجزائر في عيون الرحالة الإنجليز**، أن العديد من الرحالة الذين زاروا الجزائر وكتبوا عنها، أمثال: **Simon Hilton** في كتابه: **رحلة في ربوع الأوراس** (1912-1920)، وكذلك: **R.U.C. Bodlley** في كتابه: ريح الصحراء (1944)، و **M.D. Stot** في كتابه: **الجزائر على حقيقتها** . هذه الكتابات تدل على اهتمام الباحثين والرحالة العرب والغرب، وذلك لتمتعها بمؤشرات للجذب السياحي أهمها: (38)

المطلب الاول : الخصائص الطبيعية والجغرافية: حيث تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، وتحتل مركزًا محوريًا في المغرب العربي ولأفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية، وسمات مورفولوجيتها الخاصة، ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها المتعددة ، حيث يبلغ طول ساحلها حوالي 1200 كلم، وتعد الجزائر من أكبر البلدان الأفريقية من حيث المساحة ، إذ تتربع على مساحة 2381741 كلم^2، وعدد سكانها يفوق 35 مليون نسمة (39). وفي الجزائر منطقتين متميزتين عن بعضهما

38: عبد الله الركيبي، الجزائر في عين الرحالة الإنجليز، الجزء الأول، دار الحكمة، الجزائر، 1999، ص 113.

39: نفس المرجع السابق.

بعضًا، هما:

أ– منطقة الشمال: وتضم المناطق التلية والمناطق السهلية، وهي مناطق عريضة أكثر منها طويلة، وهي تضم أخصب الأراضي، وتحتوي السهول والجبال كالونشريس، القبائل، تلمسان، وجبال الأطلس الصحراوي التي تتكون بدورها من جبال القصور، العمورية، أولاد نايل، و أخريبان. كما يتصف المناخ الجزائري بالمتوسط أساسًا وآخر قاري، هذا ما يجعل الشتاء باردًا قارصًا، والصيف حارًا و جافًا.

– المناخ المتوسط: ويشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب، بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر بـ 18°، وتبلغ ذروتها في خلال شهر جويلية وأوت إلى 30 °، وعليه المناخ في هذه المنطقة يتميز بالحرارة والرطوبة.

– المناخ الشبه الحار: ويحتوي منطقة الهضاب العليا، ويتميز بفصل بارد طويل ورطب أحيانًا، إذ يستمر من شهر أكتوبر إلى شهر ماي.

ب– منطقة الجنوب الصحراوي: لها ثلاثة صفات رئيسية، هي: الهضاب الأرضية، وتسمى بالحمادة والدروع، والثانية تتركز في العروق وهي: العرق الغربي الكبير، والعرق الشرقي الكبير، وعرق شاش. والثالثة طبيعة الهقار، والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر، وهي قمة "تهاة" بـ 3003 مترًا ، ويمتاز مناخ منطقة الصحراء بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 500 ملم في السنة، وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل، ويسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من شهر ماي إلى سبتمبر، بدرجات حرارة تتراوح بين 40° و 45°، وبقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة، أما الغطاء النباتي فهو متكون أساسًا من واحات النخيل.

المطلب الثاني : المناطق السياحية في الجزائر: يمكن حصر 06 مناطق سياحية في الجزائر تبعًا لتنوع المعطيات الجغرافية: (**40**)

أ– منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي: وتتميز هذه المنطقة بطول شواطئها 1200 كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية، والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب المسلمين، وآثار تعود إلى عصور ما قبل .

ب– منطقة السلسلة الأطلسية: والتي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال "لالة جديجة" بـ 2308 مترًا، كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، وسلسلة جبال موازية للساحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية (التزحلق، التسلق، الصيد...).

40: خالد كواش ،مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال اقر يقيا ، العدد الاول ،ص 222.

ج– منطقة الهضاب العليا: والتي تتميز بمناخها القاري، وبمواقعها الأثرية، وبضاعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.

د– منطقة الأطلس الصحراوي: وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، والتي يمكن فيها تنمية السياحة المناخية، المعدنية، الصيد...الخ.

هـ– منطقة واحات الصحراء: والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل درجة من الصحراء الكبرى، وبها تتركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وفيها عدّة صناعات تقليدية.

و– منطقة الصحراء الكبرى: وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير (الهقار، التاسيلي)، وتتميز بالمساحات الشاسعة، والجبال الشامخة، وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، والتي تشكل مصدراً هاماً للسياحة الشتوية، بفضل تنوع المناطق السياحية والمناخ في الجزائر، الأمر الذي يساعد على تنمية أنواع عديدة من السياحة، وهو ما يساعد كذلك على عدم تركز النشاط السياحي خلال فترة زمنية محددة، ويؤدي على استمرارية النشاط السياحي خلال كل فصول السنة (القضاء على الموسمية).

المطلب الثالث : تاريخ الظاهرة السياحية في الجزائر: باعتبار الظاهرة السياحية في الجزائر حديثة النشأة، فإن ظهورها في الجزائر يعود إلى الحقبة الاستعمارية، أي قبل الاستقلال (1962)، ويعود ذلك إلى بداية القرن التاسع عشر، خلال الاحتلال الفرنسي، ففي سنة 1897 أسس المستعمر اللجنة الشتوية الجزائرية(**41**) ، وبواسطة الرعاية والإشهار تمكنت من تنظيم قوافل سياحية عديدة من أوربا نحو الجزائر، فهذه المرحلة جلبت العديد من السياح الأوربيين لاكتشاف المناظر الطبيعية لبلادنا، وهو ما دفع المستعمر الفرنسي إلى التفكير في إنشاء هياكل قاعدية تلبية حاجيات الزبائن الأوربيين (السياح)، وفي سنة 1914 تم تشكيل نقابة سياحية في مدينة وهران، وفي 1916 تشكلت نقابة سياحية في قسنطينة، وفي سنة 1919 تم تشكيل فدرالية السياحة، والتي تجمع 20 نقابة سياحية تواجدت آنذاك، وفي نفس السنة تم إنشاء القرض الفندقي المكلف بمنح القروض للمستثمرين في المجال السياحي، وفي سنة 1931 تم إنشاء الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي و السياحي، الذي كان يهدف إلى تنمية السياحة، وأصبح يسمى فيما بعد بمركز التنمية السياحية، واستمر نشاطه حتى بعد الاستقلال .

وقد بلغ عدد السياح في الجزائر سنة 1950 حوالي 150 ألف سائح، لذا أدرك المستعمر آنذاك أهمية الموارد السياحية في الجزائر، والبرنامج الموسع الذي تم وضعه، والخاص بالتجهيزات السياحية في مخطط قسنطينة سنة 1957، والخاص بإنجاز 17200 غرفة لفنادق حضرية، 17% منها ممركزة في الجزائر العاصمة، لدليل على أهمية السياحة في الجزائر. (**42**)

41: مروان السكر، مختارات من الاقتصاد السياحي، مكتبة مجدلاوي، 1977.

42:خالد كواش،مرجع سابق،ص 224.

43 : الدليل الاقتصادي و الاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر، 1989.

المبحث الثاني : واقع القطاع السياحي في الجزائر

المطلب الاول : وضعية القطاع السياحي غداة الاستقلال

بعد الاستقلال، وجدت الجزائر آنذاك نفسها أمام هياكل سياحية فقيرة، وعاجزة عن تلبية الطلب السياحي من حيث عدم كفايتها أو مواكبتها لما تزخر به بلادنا من تنوع سياحي كبير، إلا أن الدولة بادرت إلى إنشاء برنامج يهدف إلى تهيئة مناطق التوسع السياحي، وذلك في الفترة ما بين سنة 1962 و 1966 من أجل بناء مرافق للأعمال والمؤتمرات، والملتقيات المختلفة. وحددت في ثلاث مناطق كبرى هي : (43)

1- الجهة الغربية للجزائر العاصمة: مركب موريتي، سيدي فرج، مركب تيبازة.

2- الجهة الشرقية: سرايدي لعنابة، فندق بالقالة.

3- الجهة الغربية للوطن: الأندلسيات بوهران.

وابتداءً من سنة 1966، ومع صدور أول وثيقة رسمية يوم: 26 مارس 1966، التي تعتبر بداية الاهتمام الحقيقي بالسياحة من قبل الدولة، فبعد تقييم شامل وعام للمشاكل التي كان يعاني منها القطاع السياحي، وحصر مجمل الثروات السياحية عبر الوطن من طرف وزارة السياحة، اعتماداً على هذا تم تحديد سياسة الدولة في هذا القطاع، في وثيقة صادرة عن الحكومة سنة 1966 سميت ميثاق السياحة، وفيها حددت التوجيهات الأساسية للقطاع السياحي، والمتمثلة في:

1- توجيه النشاط السياحي نحو السياحة الدولية، أي الخارجية من أجل جلب العملة الصعبة، وذلك لحاجة الجزائر لموارد مالية معتبرة لتغطية وتمويل برامج التنمية المختلفة.

2- خلق مناصب شغل، من خلال توسيع هياكل هذا القطاع مع إدماج الجزائر في السوق الدولية للسياحة، ومن أجل بلوغ تلك الأهداف تم تحديد استراتيجية لتنمية القطاع كما يلي:

أ- الشروع في تطوير الصناعة الفندقية، حيث برمج إنشاء 11 ألف سرير عند نهاية المخطط الثلاثي، مع اختيار الفنادق والمطاعم والمقاهي ذات الطابع السياحي وإصلاحها وإعادة تهيئتها، مما يجعلها تتماشى وتنوع الزبائن المقصودين "السواح الأجانب".

ب- إصلاح كل المرافق المخصصة للسياحة عبر الشواطئ، الصحراء، والمناطق السياحية الجبلية والريفية.

ج- إحصاء كل الآثار السياحية والتاريخية وتحسينها، مع تنمية الجوانب الثقافية والفنية، وخلق تقاليد وثقافة سياحية لدى المواطن الجزائري.

43: تقرير صادر عن وزارة السياحة، سنة 2001.

د– الشروع في إقامة الهياكل اللازمة لتكوين الإطارات السياحية المختصة واليد العاملة المؤهلة.

هـ– تسهيل عملية الدخول عبر الحدود والمطارات، وإنشاء الوكالات السياحية في الداخل والخارج، بغرض الدعاية والإشهار للمنتَج الجزائري

المطلب الثاني : السياحة عبر المخططات الوطنية

الفرع الاول :السياحة ضمن المخطط الثلاثي: بعدما حددت الحكومة أهدافها من التنمية السياحية، وحددت نوع السياحة التي ترغب في تطويرها، حاولت ترجمة ذلك في المخطط الثلاثي، حيث سجلت السياحة ضمن الاستثمارات الوطنية التي ترصدها الدولة للمشاريع التنموية بمختلف القطاعات الاقتصادية، وكان الهدف من وراء ذلك هو جعل القطاع السياحي يساهم في عملية التنمية الوطنية، ولكن هل برامج تنمية القطاع السياحي حظيت بنفس العناية اللازمة، مثل بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى (القطاع الصناعي، الزراعي، التعليم،...الخ). وهذا ما سوف نراه، من خلال الاعتمادات المالية المخصصة لمختلف القطاعات الاقتصادية في الجدول التالي:

جدول رقم 01: توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال المخطط الثلاثي 1967–1969

الوحدة: مليون دينار جزائري

القطاعات	المبالغ المخصصة لكل قطاع	النسبة المئوية
الصناعة	5400	48.74
الزراعة	1869	16.87
الهياكل الأساسية	1124	10.14
التربية	912	08.23
السكن	413	03.72
السياحة	282	02.54
التكوين	127	01.14
الضمان الاجتماعي	295	02.66
الإدارة	441	03.68
متفرقات	215	01.94
المجموع	11078	%100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية أثناء المخطط الثلاثي 69/67.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القطاع السياحي رتب في آخر الاهتمامات من حيث المبالغ المالية المخصصة له، وذلك بمبلغ لا يتجاوز 282 مليون دينار جزائري، أي نسبة 02.54% من الاعتمادات الكلية المخصصة لهذا المخطط، والمقدرة بـ 11078 مليون دينار جزائري ، ونستنتج من هذا التوزيع أن الدولة كانت حذرةً في التعامل مع هذا القطاع، من حيث المساهمة التي يمكن أن تقدمها للتنمية، وخاصةً المردود من العملة الصعبة مقارنةً مع القطاعات الأخرى، مثل القطاع الصناعي الذي كانت الدولة تعول عليه كثيراً، وهذا يظهر من خلال الاعتماد المالي المخصص له، والمقدر بـ 5400 مليون دينار جزائري، أي نسبة 48.74% من إجمالي الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط، وفي هذا المخطط بدأ بإنشاء بعض الفنادق، وإنشاء معاهد التكوين المهني السياحي، وإنجاز 11308 سرير، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 02: حصيلة برنامج المخطط الثلاثي بين سنتي 1967-1969

العمليات المقررة	عدد الأسرة المبرمجة	النسبة المئوية	عدد الأسرة المنجزة	النسبة المئوية	العجز	
					ع. الأسرة	النسبة المئوية
محطات شاطئية	6766	51.7	2406	35.5	4360	64.5
محطات حضرية	1650	12.6	254	15.4	1396	84.6
محطات صحراوية	1818	13.9	286	15.7	1532	84.3
حمامات معدنية	2847	21.8	00	00	2847	76.2
المجموع	13081	%100	2946	%22.5	10135	%77.5

Source : **Bilan du développement du secteur touristique**, **ministère du tourisme**, **1977**, **P27**.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أنه إلى غاية نهاية هذه السنة 1969، سجل عجز فادح قدر بـ 10135 سرير، أي نسبة 77.5%، وهذا مرده إلى ضعف قدرات الإنجاز، وسوء تحديد المسؤولية الإدارية.

الفرع الثاني : السياحة ضمن المخطط الرباعي الأول: جاء هذا المخطط بنفس أهداف المخطط السابق تقريباً، وهي العمل على بناء مرافق سياحية موجهة بالدرجة الأولى للسياحة الخارجية، حيث ترمي الأهداف المسطرة في هذا البرنامج إلى استقبال أكثر من مليون سائح مع نهاية العشرية، ولاستقبال هذا العدد وحسب تقديرات المختصين، فإنه يجب رفع قدرات الاستقبال إلى 700000 و 900000 سرير مع نهاية العشرية ومن

أجل الوصول إلى هذا الهدف برمج إنجاز 35000 سرير خلال نهاية المخطط الرباعي الأول و المقرر تطبيقه في الفترة 1970-1973 وذلك من أجل تلبية الحاجيات السياحية الداخلية و الخارجية حيث رصد لهذا البرنامج 700 مليون دينار اي نسبة 02.5% من إجمالي الاستثمارات المقدرة بحوالي 28 مليون دينار و الموزعة حسب الجدول التالي:

جدول رقم 03: توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال الرباعي الأول

القطاعات التنموية	المبلغ المخصص لكل قطاع	النسبة
الصناعة	12400	40
الزراعة	4140	15
الهياكل الساسية	2307	08
السكن	1520	05
التربية	2718	10
السياحة	700	02.5
التكوين	585	02
الضمان الاجتماعي	934	03.5
الإدارة	870	03.2
متفرقات	800	03
النقل	760	03.1
المجموع	27736	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية أثناء المخطط الرباعي الأول 73/70 سنة 1970.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن القطاع السياحي مازال يحتل المراتب الأخيرة بين القطاعات الاقتصادية، رغم أن الميزانية المخصصة لهذا القطاع زادت إلى أكثر من نصف بالنسبة للمخطط الثلاثي السابق، وللأسف هذا لا يدل على إعطاء العناية اللازمة للقطاع السياحي، بل هو ناتج عن الزيادة الكلية في ميزانية المخطط الرباعي الأول.

ويظهر أيضًا في الجدول أعلاه، أن الأهمية الكبرى أعطيت للمشاريع المتبقية من المخطط الثلاثي السابق، وهذا ما يبين عدم القدرة على الإنجاز في الفترة المحددة، وعدم تقدير ميزانية المشاريع بطريقة ناجحة أدى إلى تداخل المشاريع المتبقية على حساب المشاريع الجديدة، وهي من بين الأسباب التي أدت إلى عدم تطور القطاع السياحي بالشكل المناسب، وبعد نهاية فترة المخططين الثلاثي والرباعي الأول الممتدة من سنة 1967 إلى 1973، وصل عدد الأسرة المنجزة إلى 9230 سرير بعجز يقارب 26000 سرير عما كان مقررا إنجازه، حيث تم إنجاز 6860 سرير فقط من البرنامج المقرر في المخطط الرباعي الأول، أي تسجيل عجز تقدر نسبته بـ 65.55% عما كان

إ، وبالتالي نقول أن المخطط الرباعي الأول في المجال السياحي كان كسابقه من حيث العجز المسجل في الإنجاز، وعدم بلوغ الأهداف المسطرة في هذا المخطط، وهي بوجه خاص:

أ- زيادة الدخول من العملة الصعبة عن طريق السياحة الخارجية.

ب- خلق مناصب شغل جديدة من خلال توسيع هياكل الاستقبال والهياكل المرافقة لها.

الفرع الثالث :السياحة ضمن المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

عرفت هذه الفترة عدة تغيرات تمثلت فيما يلي:

أ- إلحاق المصالح التجارية التابعة لـ: (SONATOUR) بالوكالة التجارية للسياحة (ATA) لكن هذه الأخيرة أثبتت عدم نجاعتها، ولم تدم العملية سوى سنتين.

ب- في سنة 1976، أنشئت الشركة الوطنية للسياحة (SAN-ALTOUR) التي أسندت إليها مهمة تسويق المنتوج السياحي الجزائري.

ت- إنشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية (ETT) التي تولت مهمة إنجاز مشاريع التنمية السياحية، لكن هي الأخرى فشلت، فمن بين 50000 سرير المبرمج إنجازها، لم ينجز سوى 18000 سرير، وفي هذا المخطط وصل حجم الاستثمارات المرصودة لهذه الفترة حوالي 1230 مليون دينار جزائري، أي بزيادة تفوق 100% عما كان عليه الحجم في المخطط الرباعي الأول، غير أن ذلك لا يعني أن القطاع ارتفع في سلم أولويات التنمية الوطنية، لأن مقدار الزيادة المقررة في هذا المخطط كانت نفسها بالنسبة لجميع القطاعات الأخرى، وذلك بسبب زيادة حجم الميزانية العامة، وارتفاع تكاليف الاستثمار في جميع القطاعات، مما يجعل مكانة السياحة ثابتة في السياسة التنموية للدولة الجزائرية عبر المخططات الثلاثة. والجدول التالي يبين كيفية توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات التنموية، في المخطط الرباعي الثاني من 1974 إلى 1977 زائد برنامج خاص بقطاع السياحة لسنة 1978:

جدول رقم 04: توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات التنموية خلال المخطط الرباعي الثاني

الوحدة: مليون دينار جزائري

القطاعات التنموية	المبلغ المخصص لكل قطاع	النسبة
الصناعة	48000	43.5
الزراعة	12005	10
المياه	4600	04.2
السياحة	1500	01.4
الصيد	155	01
البنية الاقتصادية	15500	14
التربية والتكوين	9947	09
الشؤون الاجتماعية	14610	13.3
الإدارة	1399	01.3
دراسات مختلفة	2520	02.3
المجموع	110236	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية أثناء المخطط الرباعي الثاني 79/74 سنة 1974.

من ملاحظتنا للجدول أعلاه، فإن حصة السياحة في توزيع الاستثمارات الإجمالية، والمقدرة بـ 110236 مليون دينار جزائري، قد انخفضت عما كانت عليه في المخطط الرباعي الأول، وذلك من نسبة 02.5% إلى 01.4%، ورغم هذه الزيادة الرقمية في الاستثمار لهذا القطاع والمقدرة بـ 1500 مليون دينار. أما الشيء الذي تم تأكيده في هذا المخطط، هو الاهتمام بالسياحة الداخلية التي كانت مهملة من قبل، وهذا ما أكده المخطط الرباعي الثاني الذي جاء فيه:"في إطار المبادرات الجديدة للمخطط الرباعي الثاني يجب أن نشرع في ترقية السياحة الداخلية، التي توجه من الآن فصاعدًا إلى تلبية حاجيات الراحة المنتظمة، التي أدى إليها ارتفاع مستوى المعيشة

ونمو الدخل. وعليه، فإنه تقرر إنجاز مركزين سياحيين في هذا المجال"، وتتمثل هذه المراكز في الحمامات المعدنية، والخدمات الصيفية والقرى صيفية...إلخ.

الفرع الرابع : السياحة ضمن المخطط الخماسي الأول (1980-1984): إن ما يميز هذا المخطط، هو بلوغ الوعي لدى المسيرين بضرورة إحداث التوازن الجهوي، والأولوية التي أعطيت للسياحة الحضرية دون سواها في المخططات السابقة، فقد خصص مبلغ: 34000 مليون دينار ، لتغطية التكاليف الخاصة بتطوير ثلاثة مناطق سياحية نموذجية، في شرق وغرب ووسط البلاد، والموجهة أساسًا نحو السياحة الداخلية، والتي توافق التقاليد الجزائرية، ووزعت هذه المبالغ كما يلي: 01.6 مليار سنتيم جزائري، مخصصة للمشاريع الجديدة قيد الإنجاز، و 01.8 ميار سنتيم جزائري، مخصصة للمشاريع الجديدة. وكان هدف هذا المخطط الوصول إلى طاقة إيواء تقدر بـ 50880 سرير سنة 1985، وعليه برمج 89 مشروع، وزعت كما يلي:

جدول رقم 05: المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول

النوع	ساحلي	صحراوي	مناخي	حضري	تخييم	حمامات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	05	32	40	09	89
عدد الأسرة	3300	2350	1150	6900	1200	1650	16550

المصدر: وزارة السياحة، 1986.

ما يلاحظ من الجدول أعلاه، أنه لم يتم انطلاق أي مشروع من المشروعات الجديدة التي وضعت في إطار ، هذا رغم انتهاء الدراسات الخاصة بها، بسبب الأزمة الاقتصادية للدولة، والتوجهات السياسية والاقتصادية الجديدة.

الفرع الخامس : السياحة ضمن المخطط الخماسي الثاني

أدركت الدولة الجزائرية في هذا المخطط، أهمية السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي، لذا خصصت برنامجًا ماليًا كبيراً هدفه متابعة سياسة التهيئة السياحية، وتطوير الحمامات المعدنية والمناخية، وكذا تنويع المتعاملين كالجماعات المحلية والقطاع الخاص، والعمل على لامركزية الاستثمار، والتحكم في الطلب السياحي. ولهذا الغرض، خصصت الدولة غلافًا ماليًا قدره 1800 مليون دينار جزائري، لتحقيق هذه المشاريع فقد وصلت طاقات الاستقبال في نهاية 1989 إلى ما يلي:

جدول رقم 06: طاقة الاستقبال نهاية 1989

القطاع / النوع	العام	الخاص	المجموع	النسبة
البحري	12182	1145	13327	27.60
الصحراوي	3731	2250	6331	13.10
الحمامات	3588	1528	5116	10.60
الإقليمي	954	76	1030	02.13
الحضري	5337	17161	22498	46.57
المجموع	25842	22460	48302	100
النسبة	53.5	46.5	100	//

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تقرير حول المخطط الخماسي الأول، 1986.

إذا ما قارنا الفترات السابقة أي من سنة 1966 إلى 1980 مع الفترة الممتدة بين 1980 إلى 1989، نلاحظ أن طاقات الإيواء قد ارتفعت خلال هذه الفترة بحوالي 30539 سرير بنسبة 46.57% للقطاع الخاص، كما نلاحظ أن الفنادق الحضرية تحتل المرتبة الأولى، بينما نسبة الفنادق الإقليمية تبقى ضئيلة، أي بنسبة 02.13%. أما التدفقات السياحية بقيت مستقرة مقارنة بالفترة السابقة، إذ تراوحت بين 250000 و 400000 سائح حسب السنوات، وبمعدل سنوي يقدر بـ 324000 سائح .

المطلب الثالث : الاستثمار في القطاع السياحي بعد الانفتاح الاقتصادي

في ظل التغيرات التي عرفتها الجزائر اتبعت سياسة جديدة، وهي فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي في القطاع السياحي، وكذا الشروع في خوصصة قطاع السياحة، وبالتالي قامت الجزائر بوضع عدة قوانين لتشجيع الاستثمار، كالتسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية والجبائية، وذلك حسب قانون الاستثمار الصادر في 05 أكتوبر 1993 ، وأهم هذه الامتيازات هي:

الفرع الاول : الامتيازات الممنوحة ضمن قانون الاستثمار لسنة 1993،

الجدول رقم 07: امتيازات الاستثمار الممنوحة حسب قانون 1993

امتيازات النظام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الانجاز	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات
حقوق التسجيل	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق التسجيل بعقود تأسيس الشركات ورفع رؤوس أموالها	0.5 %	0.5 %	0.5 %	0.5 %
الرسم العقاري	إعفاء من 02 إلى 05 سنوات	إعفاء من 05 سنوات إلى 10 سنوات	إعفاء من 07 سنوات على الأقل	إعفاء 10 سنوات
TVA	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
الحقوق الجمركية	03 %	03 %	03 %	03 سنوات
أشغال المنشات القاعدية	لا شيء	تكفل جزئي أو كلي	50 %	تكفل جزئي أو كلي
التنازل على الأراضي العمومية	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	امتيازات يمكن آن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض 50 %	امتيازات يمكن تصل حتى الدينار الرمزي
التخصيص على نسبة الفوائد	لاشيء	لاشيء	لا شيء	لا شيء

المصدر: مجلة الاستثمار والشراكة في السياحة ، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 1994،ص 15.

وقد تضمن قانون الاستثمار لسنة 1993 عدة ضمانات داخلية ودولية، كمبدأ المعاملة العادلة بين المستثمرين المحليين والأجانب فيما بينهم، وعدم إمكانية اللجوء إلى تسخير من طرف العدالة إلا في الحالات التي ينص عليها التشريع المعمول به، وكذا ضمانات التحويل أو التنازل مرسوم تشريعي 12/23، الذي نص على إمكانية تحويل رأس المال المستثمر الناجم عنه.

الفرع الثاني : قانون الاستثمار لسنة 2001

حيث استمرت الحكومة الجزائرية جهودها الترويجية لجلب الاستثمارات الأجنبية، ودلك من خلال إصدار قوانين جديدة من شأنها أن تعطي دفعًا قويًا للقطاع السياحي، فتم بموجب القانون إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص يوجه لتمويل والتكفل بمساهمة الدولة في كافة المزايا الممنوحة للاستثمار، لاسيما المنشآت الضرورية لانجاز الاستثمار، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، بدلا من الوكالة الوطنية المكلفة بترقية ومتابعة الاستثمار APSI، ولقد قدم هدا القانون امتيازات إضافية للمستثمرين المحليين والأجانب، وهي كالتالي :

أ- النظام العام، وتتمثل هده المزايا فيما يلي:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.
- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة.
- الاعفاء من دفع حقوق رسم نقل الملكية.

ب- النظام الاستثنائي عند إنجاز الاستثمار، يستفيد الاستثمار من المزايا التالية:

- الاعفاء من دفع حقوق نقل الملكية.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 02%.

أما فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال، تكفل الدولة جزئيًا أو كليًا بالمصاريف بعد تقييمها من طرف الوكالة، كما يلي:

*عند انطلاق الاشغال :

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على الأرباح الشركات، وممن الضريبة على الدخل الإجمالي على الإرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداءً من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

* استراتيجية الخوصصة الجزائرية في قطاع السياحة:

تميزت مرحلة خوصصة المؤسسات السياحية الجزائرية بتحديد الإطار القانوني الضروري لتطوير الاستثمارات، وكذلك تدهور الأوضاع الأمنية، هدا انعكس سلبًا على القطاع السياحي، إذا تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر من سنة 1990 إلى غاية 1996، بحوالي 359895 سائح إلى 18000 سائح، وولكن مع رجوع الاستقرار والأمن إلى الوطن عاد الانتعاش إلى القطاع، إذ بلغ رقم الأعمال لفرع السياحة 3.622 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل 26 % مقارنة بنفس الفترة لسنة 1999، والجدول التالي يوضح الفنادق التي عرضت للخوصصة:

الجدول رقم08: الفنادق التي عرضت للخوصصة

المدينة	الفندق	المساحة	عدد الغرف	الغرف الفاخرة	قدرة الاطعام
غرداية	ميزاب	26827	141	9	400
تيزيوزو	عمراوة	35155	152	4	300
بومرداس	رايس	1003	61	7	300
ورقلة	مهري	5234	48	4	200
بوسعادة	القائد	/	45	/	200
قسنطينة	بانورميك	4734	66	1	240
تلمسالن	الزيانيين	30000	135	7	200
تلمسان	المغرب	4000	107	/	125
عنابة	الشرق	2939	49	/	1125
الجزائر	السفير+ السوفيتال	/	/	/	/
الجزائر	البير الاول	3695	/	40	160
سطيف	الهضاب	1105	308	26	334
باتنة	شيلية	143645	68	03	186
عنابة	سيبوس	9996	71	03	200
الطراف	الرمجان	23000	288	/	200
وهران	الكبير	/	103	02	180
وهران	الشاطوناف	2344	81	04	160

المصدر: وزارة السياحة، بتصرف.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن القطاع العمومي قد أنشأ مشاريع سياحية هامة ذات سعة متوسطة (03 سنوات)، في مواقع استراتيجية هامة من الناحية السياحية، إلا أن التهاون وعدم نجاعة التسيير، وسياسة الاتكال أدت بهده المؤسسات إلى عدم تأدية الدور المنوط بها.

الفرع الثالث : إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر آفاق 2025

فعن الاستراتيجية السياحية لآفاق 2013، قد بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد استراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان:" مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعًا جديد في آفاق 2013.

ومن أهداف هدا البرنامج تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية ، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا، بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزيد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات السياحية خلال الفترة 2008 و 2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10%، أعيد تعديلها سنويًا بنصف نقطة 0.5 % ابتداءً من سنة 2008 ، وبناءً على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 3.100.000 سائح، منهم 1900.000 سائح أجنبي.

و قد اهتم هدا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004 و 2007، والمرحلة ما بين 2008 و 2013 كما يلي:

1- المرحلة ما بين 2004-2007:

أنجاز فيها حوالي 55000 سرير، بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتم تسجيل 387 مشروع في طور الانجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75 %، وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير

2- المرحلة ما بين 2008-2013:

تم تسجيل طاقة إيواء ستكون أكثر من 60000 سرير، المتوسط سنوي قدره 10000 سرير، ومنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاءها في نهاية 2002، والطاقات التي تم توقعها للمرحلة 2004-2017 هي 55000 سرير، والمرحلة الممتدة بين 2008 و 2013 هي 60000 سرير، أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في آفاق 2013.

وفيما يخص الاستثمار السياحي في المرحلة ما بين 2004 و 2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي آفاق 2013 تتمثل فيما يلي:

أ- التهيئة والتحكم في القطاع السياحي: تم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم انجازها خلال الفترة 2002 و 2003، والتي تمثلت في الانجازات التالي:

– استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003.

– المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، وتنويع العرض السياحي، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.

ب– قانون متعلق باستغلال الشواطئ: ويهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

ت– قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يلي:

– مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط أو جعل السياحة ذات المردودية أكثر.

– الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية، أو بناءات مشيدة عليه.

– منطقة محمية، وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي.

وفي آفاق 2025، تخطط الوزارة الوصية إلى استقبال 11 مليون سائح، وهدا ما يتطلب استراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر مقصد سياحي من الدرجة الأولى، إن اختيار هده الفترة الزمنية لم تحدد عفوياً بل لا بد من أخذ الوقت الكافي، من أجل تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسعة في الجزائر وعبر العالم، والدين يريدون الاستثمار في الجزائر في ميدان السياحة، بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات وبرامج جد مغرية معمول بها حاليًا في بلادنا.

خلاصة الفصل

توفر الجزائر على إمكانيات سياحية لا بأس بها، سواء كانت طبيعية أو بشرية، أو حتى مادية في الظروف الراهنة، إلا آن عدم التركيز على هدا القطاع والاهتمام به، جعله قطاعا هامشيا، هده الإمكانيات كان قد اعترف بها حتى المستعمر أنداك، واهتم بها وشجع على الاستثمار فيها، وبالتالي الشيء الذي يقال عن القطاع السياحي في الجزائر، آنه يشكوا التهميش من القائمين عليه، خاصة وأن الظروف الراهنة ملائمة جدًا، وهدا ما نتمناه في مطلع سنة 2025.

و مما سيق ذكره

1- تتوفر الجزائر على إمكانيات طبيعية هائلة، يمكن أن تجعل من السياحة الجزائرية قطبًا سياحيًا من الدرجة الأولى.

2- اهتمام السلطات بعد الاستقلال بقطاعات أخرى على حساب القطاع السياحي، ساهم كثيراً في إضعاف هدا القطاع.

3- مرحلة التسعينات أو مرحلة اللاأمن في الجزائر، قضت على الآمال التي كانت قائمة للنهوض بهذا القطاع، لما أصاب الجزائر من عزلة، وعزوف السائحين الأجانب للدخول إلى الجزائر.

4- المرحلة الراهنة تتميز بالاستقرار، وعودة استدباب الأمن كفيلة بإعادة الاعتبار لهدا القطاع، والوصول به إلى مصاف القطاعات السياحية في البلدان الأخرى، وخاصةً البلدان الشقيقة التي لانقل عنها شانًا في الإمكانيات السياحية.

5- التركيز على القطاعات المرافقة لقطاع السياحة.

تمهيد:

وفي إطار الدراسة القياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر اعتمادا على النظرية الاقتصادية وبالاستعانة بالمعطيات والإحصائيات المحصل عليها من الديوان الوطني للإحصائيات.قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحتين رئيسيين على النحو التالي :

-الأول: التحليل القياسي لتأثير الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي

- الثاني: تحليل النموذج المقدر

المبحث الأول: التحليل القياسي لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي

خصصنا هذا المبحث لدراسة كل من المتغيرات السياحية (الاستثمار السياحي ، التدفق السياحي،الطاقة الاستعابية الفندقية) والتي سنستخدمها كمتغيرات مستقلة في بناء نموذجنا ، والناتج المحلي الإجمالي المتخذ كمتغير تابع وهذا استنادا إلى المعطيات المحصل عليها من طرف الديوان الوطني الإحصائيات الموضحة في الجدول رقم (-) باستخدام برنامج Excel 2007.

الجدول رقم (09): التغيرات السنوية للنمو الاقتصادي بالنسبة للمتغيرات السياحة (1990-2015)

Année	Pib (m$	Flux touristique	Capacité hôtelière	Investissement (m$)
1990	62050	1912000	53 812	105
1991	45720	2070000	54 986	83.9
1992	48000	2395000	55 924	74.4
1993	49950	2634000	57 290	72.8
1994	42540	1136918	60 235	49.5
1995	41760	1193210	62 000	32.7
1996	46940	1119548	64 695	45.8

1997	48180	1127545	65 704	28.8
1998	48190	804713	70 981	74.3
1999	48640	520000	75 705	80
2000	54790	605000	76 042	95.7
2001	54740	635000	76485	99.5
2002	56760	678000	76 548	99.6
2003	67820	749000	77 473	112
2004	85320	866000	82 034	178.5
2005	103200	901000	82808	477
2006	117000	988000	84 869	393
2007	135000	1166000	85 000	334
2008	171000	1234000	85 876	473
2009	137200	1443000	86 365	361
2010	161200	1638000	92 377	324
2011	199100	1743000	92 737	300
2012	204300	1772000	96 000	295
2013	210200	2733000	98 804	326
2014	227300	2301000	99605	347
2015	172300	1709994	96.500	357

المصدر: المعطيات من الديوان الوطني للإحصائيات

المطلب الاول : توصيف متغيرات الدراسة القياسية

الفرع الأول : دراسة تطور الاستثمار السياحي:(Investissement touristique)

الشكل رقم (1) : منحنى تطور الاستثمار السياحي 1990 – 2015

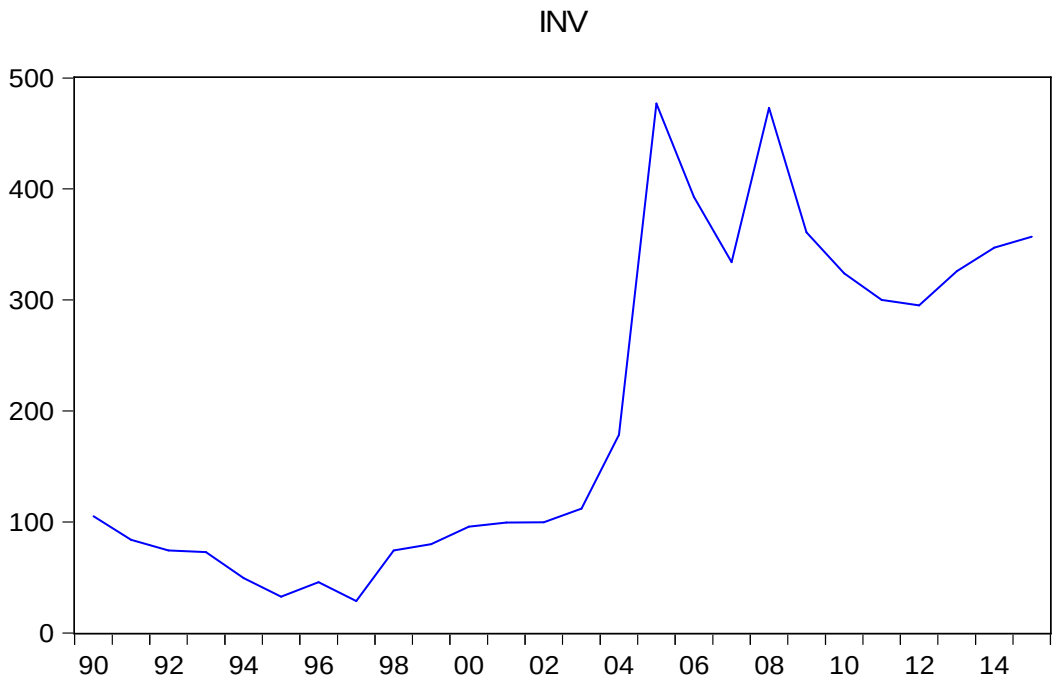

المصدر : من إعداد الطالب استنادا على معطيات الجدول رقم (09) وبرنامج Eviews 08.

من خلال الشكل رقم (1): نلاحظ أن الاستثمار السياحي في الجزائر من سنة (1990 إلى 1997) منخفض، يمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل منها غياب الأمن الذي شهدته الجزائر في تلك الفترة والذي انعكس على عدم الاهتمام الكافي بالقطاع السياحي، وأما في الفترة ما بين 1998 إلى 2015 نشاهد تطور ملحوظ في الاستثمار السياحي، أي أن الجزائر تعمل جاهدة على تطوير القطاع السياحي من خلال الاستثمار في هذا المجال.

الفرع الثاني :دراسة الطاقة الاستعابية الفندقية.

الشكل رقم (2) : منحنى تطور الطاقة الاستعابية الفندقية 1990 – 2015

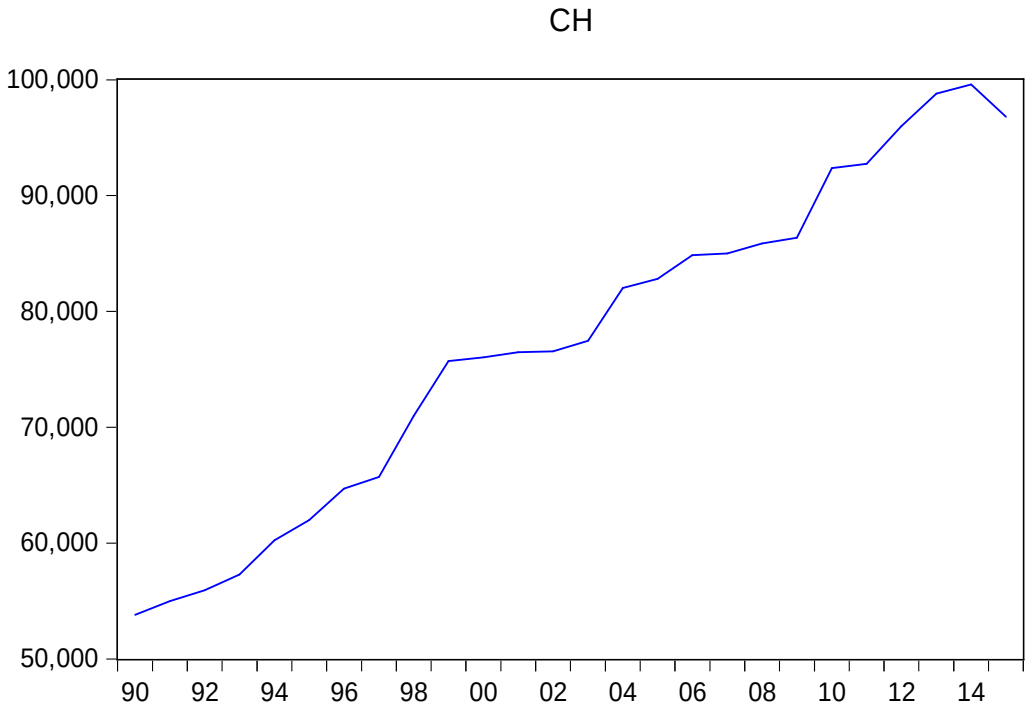

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09) وبرنامج Eviews 08.

من خلال الشكل (2): إن إجمالي الطاقة الاستعابية الفندقية(عدد الأسرة)تطورت خلال هذه الفترة من حيث تضاعفت من 53812 سرير في سنة 1990 لتصبح 96500 سرير 2015 ، هذه الزيادة تعبر عن حجم الاستثمارات في البنى التحتية سواء كانت في انشاء فنادق ومركبات سياحية جديدة أو تأهيل المنشآت الفندقية غير المصنفة .

الفرع الثالث : دراسة تطور التدفق السياحي

الشكل رقم(3) : منحنى تطور التدفق السياحي 1990 – 2015

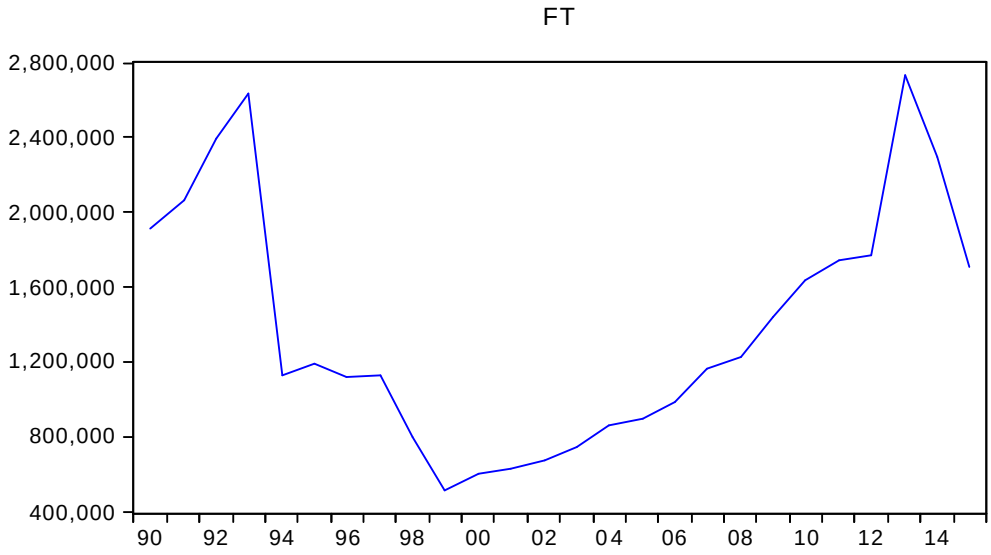

المصدر: من إعداد الطالبة وهذا استنادا على المعطيات الجدول رقم (09) واعتماد على برنامج Eviews 08.

وأما بالنسبة للتدفقات السياحية نلاحظ من خلال الشكل رقم (3) أنها سجلت خلال فترة التسعينات تراجع حاد سواء السياح الاجانب أو الجزائريين المقيمين بالخارج وهذا راجع للحالة الامنية السائدة في تلك الفترة ،ومند بداية سنة 1999 اخذ المنحنى في تصاعد نتيجة تحسن الظروف الامنية من جهة وسياسة ترقية وتطوير السياحة الجزائرية .

الفرع الرابع : دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي PIB:

الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من أهم المؤشرات النمو الاقتصادي، والذي يعبر عن حجم الإنتاج المحلي في الجزائر رغم وجود بعض المؤشرات الأخرى، كالناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي ... الخ، وأن قيمة الناتج المحلي الخام مقاسة على أساس نظام الحسابات الاقتصادية القومية SCN.

ويوضح الشكل رقم (4) تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر من سنة 1990 إلى 2015

الشكل رقم (4) : منحنى تطور الناتج المحلي الإجمالي PIB1990 – 2015

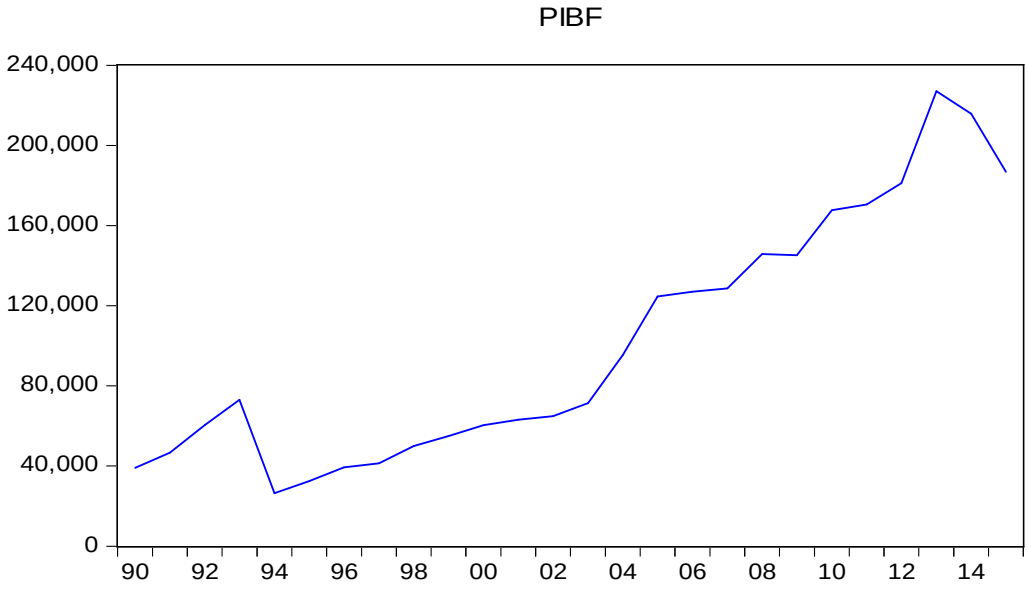

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على المعطيات الجدول رقم (09) و اعتماد على برنامج Eviews 08

نلاحظ من الشكل رقم (4) أن الناتج الحلي في سنة 1995 انخفض وهذا راجع للوضع الأمني للجزائر مما أثر على الدخل الوطني، وكذلك في سنة 2009 بحيث سجل انخفاض بسبب الأزمة المالية لسنة 2009 التي شهدها العالم عامة و الجزائر خاصة .

المطلب الثاني: صياغة و تقدير النموذج القياسي.

الفرع الاول :صياغة النموذج القياسي

يمكن التعبير عن النموذج الانحدار المتعدد المكون من:

* المتغير التابع و المتمثل في: الناتج الحلي الإجمالي ونرمز له:PIB

والمتغيرات المستقلة و المتمثلة في:

* الاستثمار السياحي Investissement ونرمز لها :INV

* التدفق السياحي Flux Touristique ونرمز لها: FT

*الطاقة الاستعابية الفندقية في الجزائر Capacité Hotelière ونرمز لها: CH

وهذه المتغيرات موضحة في الجدول رقم (3-1).

توصيف النموذج قيد الدراسة:

$$Pib = ß_0 + ß_1 INV + ß_2 CH + ß_3 FT + U_I$$

حيث أن:

$ß_0$: الحد الثابت

$ß_i$: معامل المتغيرات المستقلة ، و هو عبارة عن ميل العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع:

i :1,2,3

U_i : يمثل المتغير العشوائي وهي متغيرات لم تدرج في النموذج أو يصعب قياسها، وهو يخضع للفرضيات التالية :

- 1- H_1 : خطية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .
- 2- H_2 : $E(u_i) = 0$ توقع الأخطاء معدوم

- $H_3 - 3$: $Var\ (u_i) = E(u_i^2) = \delta^2$ ثبات تباين الأخطاء
- $H_4 - 4$: $E(u_i\ u_j) = 0$ عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء
- $H_5 - 5$: $Cov\ (x_{1i}\ u_i) = Cov\ (x_{2i}\ u_i) = 0$ لايوجد إرتباط بين الأخطاء و المتغيرات المستقلة
- $H_6 - 6$: إن توزيع (U_i) هو توزيع طبيعي

الفرع الثاني : تقدير النموذج القياسي

بفرض توافر الافتراضات السابق ذكرها، و استنادا على الجدول رقم (3-1) وباعتماد على مخرجات برنامج Eviews نقوم بتقديم النتائج التالية:

الجدول رقم(10) : نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/23/17 Time: 14:20
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-205339.9	23932.33	-8.580019	0.0000
INV	85.74254	34.30227	2.499618	0.0204
CH	3.100306	0.348544	8.895024	0.0000
FT	0.035906	0.004902	7.324561	0.0000

R-squared	0.947080	Mean dependent var	101507.7
Adjusted R-squared	0.939863	S.D. dependent var	63320.26
S.E. of regression	15527.89	Akaike info criterion	22.27930
Sum squared resid	5.30E+09	Schwarz criterion	22.47285
Log likelihood	-285.6309	Hannan-Quinn criter.	22.33504
F-statistic	131.2398	Durbin-Watson stat	1.676269
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب استخدام برنامج Eviews 8 .

وكانت نتائج التقدير:

$$Pib = -205339.9 + 85.74254\ INV + 3.100306 CH + 0.035906 FT$$

$$T_{C_{\hat{\beta}}} : (-8.580019)\ (2.499618)\ (8.895024)\ (7.32456)$$

$$STD\hat{\beta}_I : (23932.33)\ (34.30227)\ (0.348544)\ (0.004902)$$

$\overline{R^2}$= 0.939 R^2 = 0.947 F = 131.239 DW = 1.67 n=26

المبحث الثاني: تحليل النموذج المقدر

المطلب الاول : التحليل الاحصائي للنموذج المقدر

الفرع الاول : اختبار معنوية معالم النموذج

لاختبار معنوية المعالم كل على حدى باستخدام إحصائية استو دنت، يمكن توضيح نتائج الاختبار في جدول الذي يوضح القيم T المحسوبة للمعلمات المقدرة ولقيم المجدولة المستخرجة من جدول استودنت عند مستوى معنوية 5% وعند درجة الحرية (n-k) أي 22درجة(n=26 ,k=4) .

الجدول رقم(11) : جدول مساعد يوضح معنوية معالم النموذج

المقدرات	المعلمات	القيم المحسوبة T_{Cal}	القيم المجدولة T_{Tab}	Prob
INV	$ß_1$	2, 499618	2,074	0,0204
CH	$ß_2$	8,895024	2,074	0,0000
FT	$ß_3$	7,324561	2,074	0,0000
C	$ß_0$	-8,580019	2,074	0,0000

المصدر: من إعداد الطالب اعتمدا على الجدول رقم 10

و نقوم بوضع الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 & \text{*فرضية العدم :} \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 & \text{*الفرضية البديلة :} \end{cases}$$

1)- بالنسبة الى β_0:

بما أن : $|T_{Cal(\beta_0)}| > T_{Tab(\beta_0)}$ نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة β_0 لها معنوية إحصائية عند مستوى المعنوية 5% .

2)- بالنسبة $ß_1$:

$$\begin{cases} H_0 : ß_1 = 0 & \text{*فرضية العدم :} \\ H_1 : ß_1 \neq 0 & \text{*الفرضية البديلة :} \end{cases}$$

بما أن $|T_{Cal(\beta_1)}| > T_{Tab(\beta_1}$ نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة $ß_1$ لها معنوية إحصائية عند مستوى المعنوية 5% أي ان الاستثمار السياحي يؤثر في الناتج المحلي الخام(pib) .

3-)- بالنسبة $ß_2$:

$$\begin{cases} H_0 : ß_2 = 0 & \text{*فرضية العدم :} \\ H_1 : ß_2 \neq 0 & \text{*الفرضية البديلة :} \end{cases}$$

بما أن $|T_{Cal(\beta_2)}| > T_{Tab(\beta_2)}$ نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة $ß_2$ لها معنوية إحصائية عند مستوى المعنوية 5% أي أن الطاقة الاستعابية الفندقية في الجزائر تؤثر في الناتج المحلي الخام (pib).

4)- بالنسبة $ß_3$:

$$\begin{cases} H_0 : ß_3 = 0 & \text{*فرضية العدم :} \\ H_1 : ß_3 \neq 0 & \text{*الفرضية البديلة :} \end{cases}$$

بما أن $|T_{Cal(\alpha(\beta_3)}| > T_{Tab(\beta_3)}$ نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة $ß_3$ لها معنوية إحصائية عند مستوى المعنوية 5% و منه أن التدفق السياحي يؤثر في الناتج المحلي الخام (pib).

الفرع الثاني : اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج

لاختبار المعنوية الكلية للانحدار نستخدم إحصائية فيشر وفق العلاقة التالية :

$H_0 : ß_1 = ß_2 = ß_3 = 0$ فبعد وضع فرضية :

$H1 : ß_1 \neq ß_2 \neq ß_3 \neq 0$ الفرضية البديلة :

$F_{Tab(3\,;\,22)}^{5\%}=3.05$ $F_{Cal}=131.239$

و بما أن إحصائية F_C المحسوبة تفوق القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية 5% ، فإننا نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن هناك على أقل متغير مستقل واحد ذو تأثير على المتغير التابع PIB .

بالاضافة الى ذلك يوجد ارتفاع كبير في مجموع الانحرافات المربعة و التي تساوي

$\sum u_i^2=5300000000$، مما جعل خط الانحدار لا يشمل بصفة واضحة أغلبية السحابة النقطية.

الموضح في الشكل التالي :

الشكل رقم(5) : منحنى شكل انتشار المتغيرات

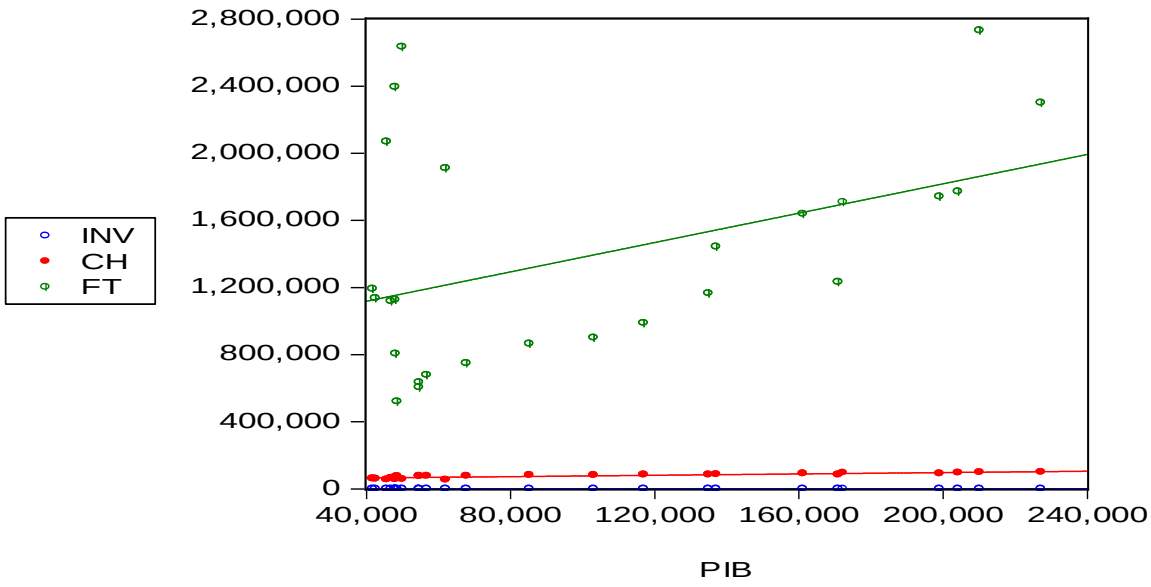

المصدر : من إعداد الطالب استخدام برنامج Eviews 8

المطلب الثاني : التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر

$R^2 = 0.94$ تدل قيمة معامل التحديد على أن 94% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الخام تشرحها المتغيرات المستقلة ، وتبقى 6% لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي .

* إشارة المعلمة β_1 صحيحة اي أن إذا تغير (الاستثمار السياحي) بوحدة واحدة فإن قيمة الناتج المحلي الخام ستزداد بـ 85,.74 وحدة حيث ان في النماذج الكنزية تعتبر أن الاستثمارات هي المؤشر الاساسي و العامل الرئيسي في رفع النمو الاقتصادي في الاجل الطويل .

* أما بالنسبة β_2 ذلك إشارتها صحيحة و موجبة ، يعني هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و الطاقة الاستعابية الفندقية ، إذا تغيرت (الطاقة الاستعابية الفندقية) بوحدة واحدة فإن قيمة الناتج المحلي الخام ستزداد بـ 3.10 وحدة

* أما β_3 إشارتها صحيحة و موجبة ، يعني هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و التدفق السياحي،و إذا تغير (التدفق السياحي) بوحدة واحدة فإن قيمة الناتج المحلي الخام ستزداد بـ 0.035 وحدة .

و بعد التحليل الاحصائي و الاقتصادي تبين لنا أن النموذج له معنوية إحصائية و اقتصادية ، وعليه سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به .

المطلب الثالث : التحليل القياسي للنموذج المقدر.

الفرع الاول : إختبار تجانس البواقي (إختبار " **White** ")

يعتمد هذا الاختبار على إيجاد العلاقة بين مربع البواقي و المتغيرات المستقلة ، و مربع هذه المتغيرات المستقلة وإختبار المعنوية الكلية للنموذج" test de fisher "عند مستوى المعنوية 5% درجة الحرية (22 , 3)

وبالاعتماد على برنامج Eviews 7 يمكننا إختبار مشكلة عدم تجانس تباين الاخطاء من صياغة الفرضيتين التاليتين :

$H_0 : \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \sigma_3^2 = \sigma_4^2$ يوجد تجانس

$H_1 : \sigma_1^2 \neq \sigma_2^2 \neq \sigma_3^2 \neq \sigma_4^2$ لايوجد تجانس

وكانت نتائج برنامج Eviews 7 كالتالي :

الجدول رقم (12) : نتائج تقدير إختبار وايت

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	1.728015	Prob. F(9,16)	0.1628
Obs*R-squared	12.81547	Prob. Chi-Square(9)	0.1711
Scaled explained SS	5.665429	Prob. Chi-Square(9)	0.7729

المصدر : من إعداد الطالب و بإعتماد على نتائج الجدول رقم (10) باستخدام برنامج Eviews 8

- بما أن $F_{Cal} < F_{Tab}$ ، أي نقبل H_0 و نرفض H_1 عند مستوى المعنوية 5%، هذا مايدل على وجود تجانس تباين الاخطاء .

الفرع الثاني : إختبار الاستقلال الذاتي للبواقي(Autocorrèlation)إختبار Durbin-Watson

$H_0 : \rho = 0$ فرضية العدم

$H_1 : \rho \neq 0$ فرضية البديلة

وبإستخراج قيمتي dl و du من الجدول الاحصائي DW ، مع العلم أن عدد المشاهدات $n = 26$ و عدد المتغيرات المستقلة $k = 3$ وجدنا :

$dl = 1.14$

du = 1.65 **DW = 1,67**

الشكل رقم (06) : مخطط تحديد مناطق القبول و الرفض لإحصاءة dw

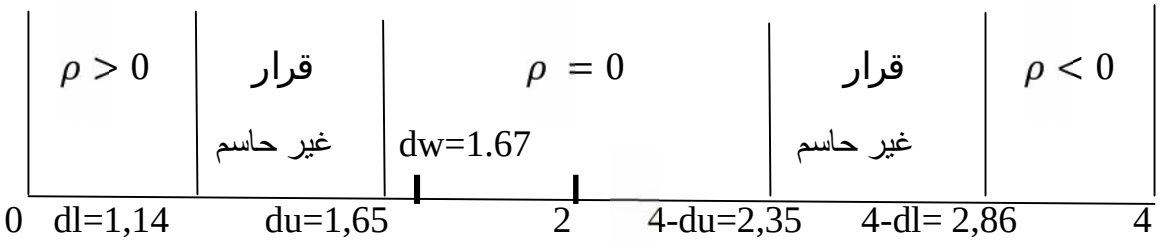

نلاحظ أن قيمة dw **وقعت في منطقة** $\rho = 0$ وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة و منه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء .

الفرع الثالث : اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (Test de Normalitè).

لاختبار التوزيع الطبيعي لبواقي الأخطاء نستخدم اختبار Jarque-Bera وفقا للفرضية التالية :

H_0 : الاخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : الاخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي

الشكل رقم (07) : منحنى التوزيع الاحتمالي للبواقي

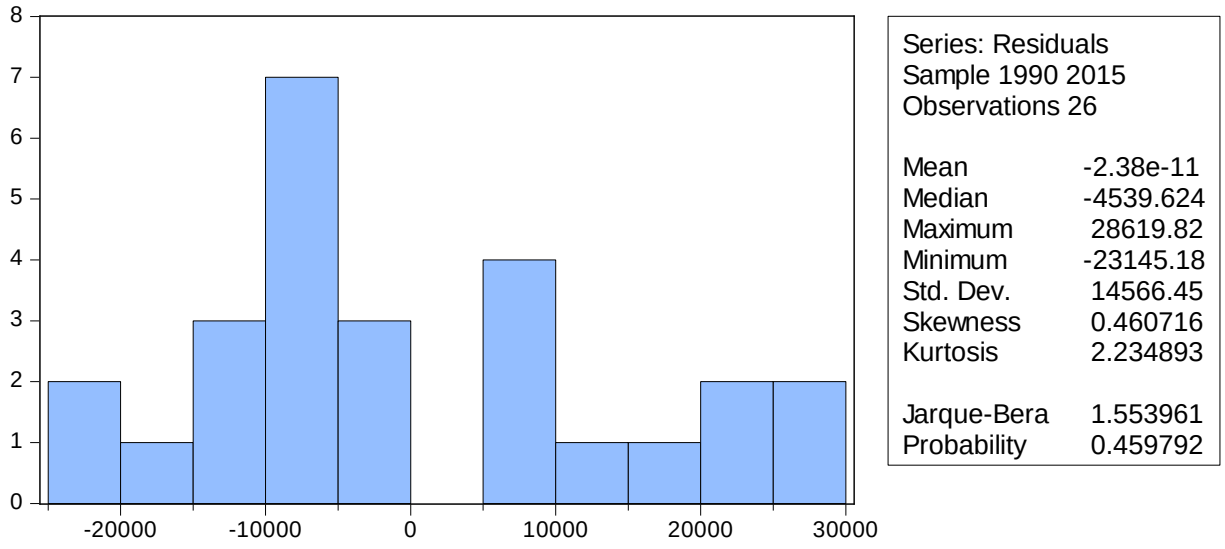

المصدر : من اعداد الطالب بإعتماد على نتائج الجدول رقم (10) باستخدام Eviews 8

نلاحظ من الشكل اعلاه أن ادنى مستوى المعنوية بلغت 0.459، بالتالي أكبر من مستوى معنوية 0.05، و عليه نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة ، أي أن هناك توزيع طبيعي في البواقي ، معناه البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

الفرع الرابع : مقارنة القيم الفعلية و القيم المقدرة للناتج المحلي الخام (PIB) .

الشكل رقم (08) : منحنى مقارنة القيم الفعلية و القيم المقدرة

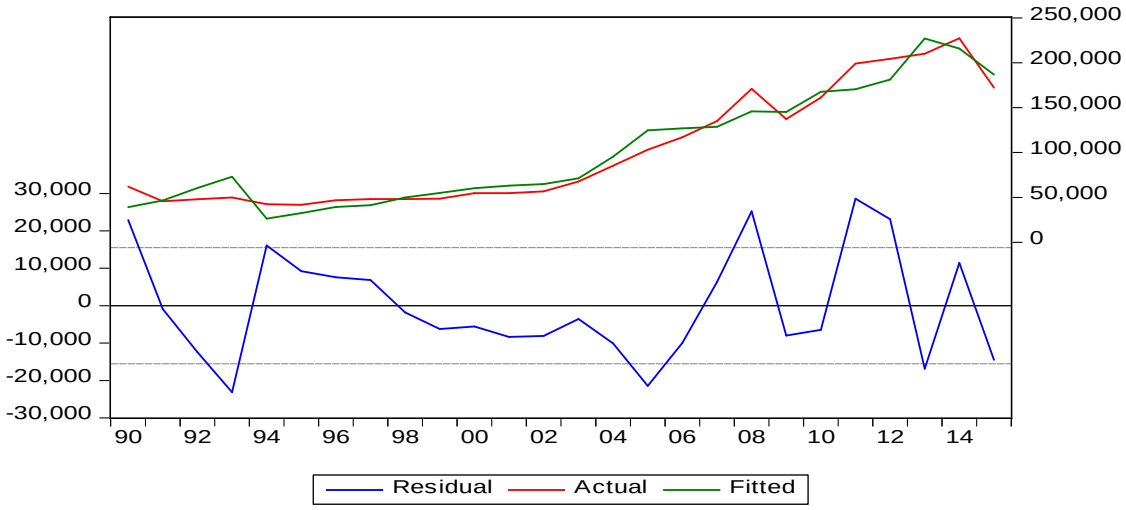

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على نتائج الجدول رقم (10) و بإستخدام Eviews 8

نلاحظ من خلال الشكل رقم (8) أن القيم المقدرة ليست بعيدة عن القيم الفعلية .

الفرع الخامس : إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ نستخدم إختبار ثايل وفق الشكل التالي :

الشكل رقم(09) : منحنى إختبار ثايل

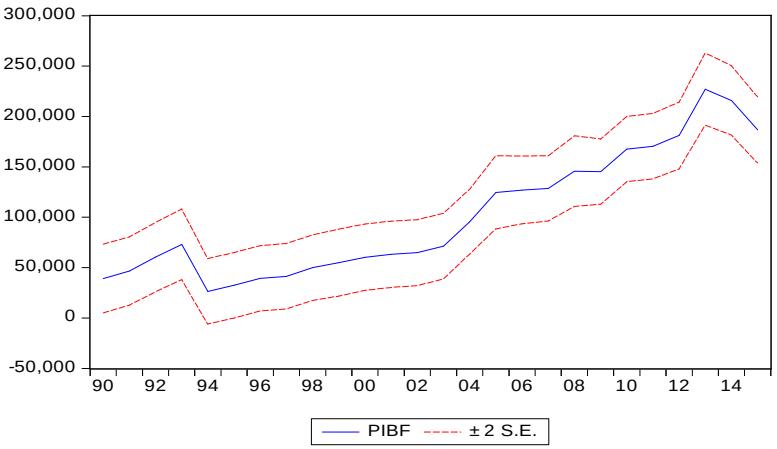

Forecast: PIBF	
Actual: PIB	
Forecast sample: 1990 2015	
Included observations: 26	
Root Mean Squared Error	14283.58
Mean Absolute Error	12104.52
Mean Abs. Percent Error	14.63178
Theil Inequality Coefficient	0.060237
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.013592
Covariance Proportion	0.986408

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على نتائج الجدول رقم (10) و بإستخدام Eviews 8

من خلال الشكل رقم (9) ، نلاحظ أن قيمة تايل تؤول الى الصفر مما يفسر أن النموذج له مقدرة على التنبؤ

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 الى 2015 وذلك باستخدام أدوات وطرق الاقتصاد القياسي وهذا قصد التوصل الى بناء و تحديد نموذج قياسي يفسر العلاقة الموجودة بين بعض المتغيرات السياحية المعتمدة كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي المعتبر متغير تابع .

و لقد أظهرت الدراسة أن النمو الاقتصادي يتأثر بالمتغيرات السياحية محل الدراسة وفقا لعلاقة طردية وعليه فإن تطوير وترقية الاستثمارات في المجال السياحي يؤدي حتما الى تطور النمو الاقتصادي و إحداث التنمية وهذا بتحسين ميزان المدفوعات بفضل التدفقات النقدية بالعملة الصعبة من أثر الجذب السياحي الاجنبي ، الى جانب خلق مناصب عمل بأقل تكلفة و التأثير في استحداث التنمية في القطاعات الاخرى.

الخاتمة العامة:

يعتبر الاستثمار السياحي من المواضيع التي تحظى باهتمام خاص و متزايد من طرف الكثير من الدول، و قد أخذت حيزا كبيرا من أفكار و اهتمامات الاقتصاديين و السياسيين و برامجهم الهادفة إلى ترقية السياحة وجعلها من القطاعات الاقتصادية المعول عليها كبدائل لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة .

في هذا البحث حاولنا الإجابة على بعض التساؤلات و اختبار الفرضيات وفقا لمنهجية قياسية لظاهرة تأثير الاستثمار السياحي في الجزائر لفترة الدراسة ؛ حيث أن خلال هذه الفترة شهدت الجزائر العديد من برامج ية السياحية و العديد من التغيرات في جميع المجالات أثرت بأشكال مختلفة على عدد السياح الوافدين إلى الجزائر ، وكذا التمويل للمشاريع السياحية لذلك كان الهدف من وراء هذا البحث معرفة أهم المتغيرات السياحية التي تؤثر على النمو في الجزائر و تفسر تطوره .

للإلمام بمختلف جوانب الظاهرة و للوصول إلى أهداف الدراسة كان من اللازم تقديم الإطار العام للمتغير التابع أي النمو الاقتصادي ، و محاولة تحليله من خلال دراسة واقع الاستثمار السياحي و آفاقه المتوقعة من برامج التنمية السياحية هذا من جهة، و من جهة أخرى محاولة بناء نموذج قياسي لإبراز أهم المتغيرات السياحية المؤثرة في النمو الاقتصادي .

إن الجزائر ورغم امتلاكها لمقومات سياحية فريدة ومتميزة إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب نتيجة لسوء الاستغلال، وأيضا نتيجة اعتمادها على قطاع المحروقات، إلا أنها الآن بعدما اتخذت سبيلها إلى طريق الإصلاح أصبح تنويع الاقتصاد والموارد ضرورة حتمية تفرض عليها انتهاج سياسة سياحية جديدة تهدف إلى ترقية وتطوير المنتوج السياحي والاهتمام بالاستثمار فيه، الذي من شأنه رفع مستوى النمو الاقتصادي للبلد، وعليه يمكن التطرق لأهم النتائج على النحو التالي :

- والاستثمار في القطاع السياحي يمتاز بخصائص تميزه عن القطاعات الاقتصادية الأخرى إذ يحتاج إلى حجم كبير من التمويل، وطول فترة الانجاز وذلك من خلال تقديم تحفيزات وتشجيعات عديدة تساعد على تطويره وترقيته وهذا ما يؤكد صحة الأولى.
- أثرت السياحة الجزائرية بالأوضاع الأمنية التي شهدتها في بداية التسعينات والتي أدت إلى انتكاسها مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى
- كل النتائج تؤكد صحة الفرضية الرئيسية حيث أنه يمكن استعمال أساليب القياس الاقتصادي لإبراز أهم المتغيرات السياحية المؤثرة على النمو الاقتصادي .

الخاتمة العامة:

الاقتراحات:

- ✓ وضع خريطة للاستثمارات السياحية وفك العزلة عن المناطق النائية بتشجيع الاستثمارات الخاصة فيها.
- ✓ إصدار المزيد من التحفيزات الاستثمارية والإعفاءات الضريبية.
- ✓ إنشاء بنك متخصص في تمويل الاستثمار السياحي.
- ✓ تشجيع التعاون والشراكة الخواص في مجال السياحي، وذلك من خلال مراجعة القوانين الاستثمار في القطاع السياحي وجعلها أكبر مرونة لجذب المستثمرين.
- ✓ ضرورة تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال السياحي، وتبقى الدولة كمراقب للمشاريع.
- ✓ إرساء ثقافة سياحية لدى المجتمع الجزائري لتشجيع السياحة الداخلية من جهة، من أجل إيجاد توافق بين السياح المحلين والأجانب من جهة أخرى.
- ✓ نقترح إدخال مادة التربية السياحية ومادة السياحة البيئية في المقررات التربوية والاقتصاد السياحي في الجامعة.
- ✓ ضرورة زيادة إنشاء المزيد من مراكز التكوين في المجال السياحي، من مدارس ومعاهد أو كليات لان يوجد بالجزائر أربعة مراكز التكوين فقط (بومرداس ، بوسعادة ، تيزي وزو ، بير خادم).
- ✓ يجب على الدولة الاهتمام بالبنية التحتية وتحديثها خصوصا الطرق، المطارات، وسكك الحديدية؛ ومن شأنها جذب السياح.
- ✓ تشجيع السياحة الداخلية الجزائرية وتطوير السياحة البيئية.
- ✓ تشجيع وتطوير المشاريع الاستثمارات السياحية بالمناطق الصحراوية لان معظم المشاريع ممركز في الشمال بنسبة 80% .

ونأمل بتحول الجزائر قبلة سياحية للسياح تكون لها مكانة مرموقة محليا ودوليا، وتشجيع مختلف المشاريع في هذا المجال، والتكوين في المجال الفندقي والسياحي.

قـائـمـة المـراجـع

المراجع باللغة العربية:

- **الكتب :**

1. و خالد كواش: **السياحة مفهومها أركانها أنواعها**، دار التنوير، ط1، الجزائر، 2007.
2. سراب إلياس و نعيم الظاهر: **مبادئ السياحة**، دار المسيرة، ط2، الأردن، 2007.

- **البحوث الجامعية:**

1. سعيد محمد المصري: **إدارة و تسويق الأنشطة الخدمية**، الدار الجامعية، مصر، 2002.
2. صالح بزة: **تنمية السوق السياحية بالجزائر- دراسة حالة ولاية المسيلة-**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: فرحي محمد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006، رسالة غير منشورة.
3. صالح تومي: **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
4. صليحة عشي: **الأداء و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: صالح فلاحي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2011/2010، أطروحة غير منشورة.
5. عامر عيساني: **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة -حالة الجزائر-**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: علي رحال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2010/2009، أطروحة غير منشورة.
6. عبد السلام أبو قحف و آخرون: **التسويق**، المكتب الجامعي الحديث، مصر ، 2006.
7. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
8. عبد القادر هدير: **واقع السياحة في الجزائر و آفاق تنميتها**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: طيب ياسين، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، رسالة غير منشورة.
9. ماهر عبد العزيز: **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
10. محمد الصغير بعلي و يسري أبو العلا: **المالية العامة**، دار العلوم، الجزائر، 2003.
11. محمد الصيرفي: **السياحة و البيئة بين التأثير و التأثر**، المكتب الجامعي الحديث، ط1، مصر، 2009.
12. محمد الهادي لعروق: **أطلس العالم و الجزائر**، دار الهدى، الجزائر، 2002.

13. محمود فوزي شعوبي: **السياحة و الفندقة في الجزائر دراسة قياسية 2002/1974**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: قاسم أقادة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، رسالة غير منشورة.

- **مقالات و مداخلات:**

14. إبراهيم بختي و محمد فوزي شعوبي: **دور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في تنمية قطاع السياحة و الفندقة**، مجلة: الباحث، العدد 07، 2010/2009، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر.
15. إدارة الدراسات الاقتصادية و المالية: **أخبار المالية**، نشرة رقم 57، 7– 13 فيفري 2011، الإمارات العربية.
16. الأمانة العامة للهيئة العليا للسياحة و الآثار: **تحرير تجارة الخدمات السياحية "من منطلق مفاوضات المملكة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية"**، المملكة العربية السعودية، الموقع الالكتروني: http://www.t1t.net/researches/syaha/6.pdf ، تاريخ الاطلاع: جانفي 2011.
17. جمال لعلامي: **تحريات حول القائمة السوداء و مهلة لمصر قبل اتخاذ الإجراءات اللازمة**، في: جريدة الشروق اليومي، إخبارية يومية وطنية، العدد 3112، 11 نوفمبر 2010، الجزائر.
18. خالد كواش: **مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة: اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد01، 2004، جامعة حسيبية بن بوعلي– الشلف، الجزائر.
19. الديوان الوطني للسياحة: **الحمامات المعدنية منتوج خاص**، مجلة: الجزائر سياحة، العدد 33، مطبعة الديوان، بدون سنة نشر، الجزائر.
20. رياض بن جليلي و آخرون: **السياحة في الدول العربية: مقوماتها و مكامن تنافسيتها**، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد الأول، جانفي 2008، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
21. صالح فلاحي: مداخلة بعنوان: **النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي**، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 20–21 ماي 2002.
22. صالح مفتاح: مداخلة بعنوان: **متطلبات صناعة السياحة في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات السياحية مع الإشارة إلى حالة الدول العربية**، ملتقى دولي حول: اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر، 9 مارس 2010.

- **إحصائيات:**

23. بنك الجزائر: **النشرة الإحصائية الثلاثية**، نشرة رقم 6، طبعة مارس 2009، الجزائر.
24. الديوان الوطني للإحصاء: **الجزائر بالأرقام**، النشرة رقم 38، مطبعة الديوان، طبعة 2009، الجزائر.

- **منشورات، تقارير و غيرها:**

25. الإدارة العامة لتصميم و تطوير المناهج: **تسويق سياحي**، المؤسسة العامة للتعليم الفني و التدريب المهني، المملكة العربية السعودية، الموقع الالكتروني: http://www.aliahmedali.com/PDF/Library/063.pdf، تاريخ الاطلاع: جانفي 2011.
26. **الجزائر... أرض نزوح و هجرة**، الموقع الالكتروني: http://www.arabicbabelmed.net/tahqiq-sahafi/90-youth-migration/412-algeria-immigration.html، تاريخ الاطلاع: جوان 2011.
27. **الحكومة تعد دراسة حول عدد الرعايا الجزائريين المقيمين في الخارج**، الموقع الالكتروني: http://www.djazairess.com/djazairnews/7427، تاريخ الاطلاع: جوان 2011.
28. الديوان الوطني للسياحة: **الهقار طاسيلي أكبر متحف في الهواء الطلق**، بدون سنة نشر، الجزائر.
29. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا: **استعراض الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية في إفريقيا لعام 2009**، تقرير الاجتماع التاسع و العشرون للجنة الخبراء، ملاوي، مارس 2010.
30. **مخطط عمل وطني للتكفل بالجالية الوطنية المقيمة بالخارج يتضمن خمسة محاور كبرى**، الموقع الالكتروني: http://www.djazairess.com/eloumma/4412، تاريخ الاطلاع: جوان 2011.
31. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: **مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2009**، الكويت.
32. المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار: **الدليل الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر**، الجزائر، 1989.
33. وزارة السياحة الجزائرية: **تصور تطوير السياحة للعشرية 2013/2004**.
34. وزارة تهيئة الإقليم البيئة و السياحة: **تشخيص و فحص السياحة الجزائرية**، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، كتاب1، الجزائر، جانفي 2008.
35. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة و السياحة: **الأقطاب السياحية للامتياز**، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، كتاب 3، الجزائر، جانفي 2008.
36. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة و السياحة: **الحركيات الخمسة و برامج الأعمال ذات الأولوية**، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، كتاب 2، الجزائر، جانفي 2008.
37. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: **استثمر في الجزائر 2010**، الجزائر، الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/ar/PDF/investir_en_algerie/Climat%20investissement%202010%20ar.pdf، تاريخ الإطلاع: فيفري 2011.

المراجع باللغات الأجنبية:

- **الكتب:**

38. Francoise Choays et Pierre Merlin: **Dictionnaire de L'urbanisme et de L'aménagement**, PUF, Edition 1, France, 1988.
39. Hachimi Madouche**: Le Tourisme en Algérie,** Edition Houma, Alger.2003**.**
40. Mourad Kezzar: **Algérie a Recherche de son Tourisme**, EDITIONS SAEC-LIBERTE, Alger, 2009.
41. N.Gregory Mankiw: **Principles of Macroeconomics**, WORTH PUBLISHERS, Fourth Edition, United States, 2006.
42. Regis Bourbonnais: **Econométrie Manuel et Exercices Corrigés**, DUNOD, 7e Edition, France, 2009.
43. ROBERT LANQUAR et ROBERT HOLLIER: **Le Marketing Touristique**, PUF, série que sais-je ?, France, 1993.
44. Stephen Williams: **Tourism Geography**, ROUTLEDG, First Edition, United States, 2003.
45. William Greene**: Econométrie Théorie et Applications**, PEARSON EDUCATION, 5e Edition, France, 2005.
46. Yves Tinard: **Le Tourisme Economie et Management**, Mc GRAW-HILL, France, 1992.

- **تقارير، إحصائيات، مقالات و غيرها:**

47. Gang.Li and Others: **Récent Developments in Econometric Modeling and Forecasting**, Journal of Travel Research, 50, March 2011.
48. International Telecommunication Union Data and Statistics: **Arab States Telecommunication Indicators: 1992-2001**, **Estimated Internet users**, URL: http://www.itu.int/ITU-D/ict/statistics, june 2011.
49. KPMG: **Guide Investir En Algérie**, Edition 2010, Algérie.
50. Ministere du Tourisme: **L'investissement Touristique Dans Les Wilayat du Grand Sud**, Seprecom Édition, Algérie.
51. Nuno Carlos Leitao: **Does Trade Help to Explain Tourism Demand? The Case of Portugal**, Theoretical and Applied Economics, Volume XVII, No. 3(544), 2010.
52. Office National des Statistiques: **Annuaire Statistique de L'Algérie**, Edition 2009, Algérie.
53. Office National des Statistiques: **Tourisme (1995-2004)**, URL: http://www.ons.dz/img/pdf/file_tourisme.pdf, Janvier 2011.
54. Office National du Tourisme: **Algérie Balnéaire** (Guide Touristique), Algérie.
55. Önder Özlem and Others: **An Empirical Analysis of the Determinants of International Tourism Demand: The Case of Izmir**, Research Network on: Tourism, Regional Development and Public Policy, 1st Workshop, Ege University, Turkey, 2-4 April 2008.
56. Promoting Economic Opportunity and Prosperity: **2011 Index of Economic Freedom**, URL: http://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year, March 2011.
57. Robertico R. Croes and Manuel Vanegas Sr: **An Econometric Study of Tourist Arrivals in Aruba and its Implications**, Tourism Management, 26, 2005.

58. Teresa Ga Rin-Munoz And Teodosio Per Ez Amaral: **An econometric model for international tourism flows to Spain**, Applied Economics Letters, 7, ROUTLEDGE, United States, 2000.
59. United Nations Conference on Trade and Development states: **Population, Flux et stock de l'investissement étranger direct**, URL: http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx, june 2011.
60. United Nations Conference on Trade and Development, **Information Economy Report 2005**, United Nations, United States, 2005.
61. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization: World Heritage List, URL: http://whc.unesco.org/en/list, March 2011.
62. W.A. Naudé and A. Saayman: **The Determinants Of Tourist Arrivals In Africa: A Panel Data Regression Analysis,** Paper prepared for the International Conference, Centre for the Study of African Economies, St. Catherine's College, University of Oxford, United States, 21–22 March 2004.
63. World Travel and Tourism Council: **World Travel & Tourism: Navigating The Path Ahead**, The 2007 Travel and Tourism Economic Research.
64. WTO**: Faits Saillants**, Edition 2010.
65. WTO**: Tourism Market Trends**, 2006 Edition – Annex.
66. WTO: **Tourism Organization Barometer**, Interim Update, April 2010.
67. WTO: **World Tourism Barometer**, Volume 5. No.1, Janvier 2007.
68. WTO: **World Tourism Barometer**, Volume 6. No.1, Janvier 2008.
69. WTO: **World Tourism Barometer**, Volume 7. No.1, Janvier 2009.
70. WTO: **World Tourism Barometer**, Volume 8. No.2, june 2010.
71. WTO: **World Tourism Barometer**, Volume 9. No.1, February 2011.

الملخص

تعد السياحة قطاعا مهما في تحقيق التنمية نظرا لأثرها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، فهي قطاع محوري يعمل على تنشيط قطاعات عديدة لاسيما قطاع النقل،الأشغال العمومية، الصناعات الغذائية، الصناعات التقليدية، مما يؤدي إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على توفير مناصب شغل وجلب عوائد مالية سواء كانت بالعملة المحلية أو العملة الصعبة ، و تمتلك الجزائر مقومات طبيعية متنوعة تمكنها من إرساء استراتيجية على المدى البعيد أو المتوسط لتكون من الدول الرائدة في الجذب السياحي في ايطار منظور إقتصادي شامل يمكنها من التخلص من التبعية لعائدات البترول وبناء اقتصادها ضمن مفهوم ايجاد بدائل تنموية دائمة .

ن المحاولة التي قمنا بها في بحثنا هذا لدراسة و تحليل تأثير الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي باستعمال أدوات و طرق الاقتصاد القياسي ،و لقد اثبت الدراسة صحة الفرضيات التي بدورها وافقت الدراسات السابقة في هذا المجال وبالتالي تؤكد على مدى اهمية استخدام النماذج القياسية لدراسة الظواهر وتحديد المتغيرات المؤثرة لموضوع الدراسة والتنبؤ المستقبلي لتطوره .

Résumé :

Le tourisme est un secteur important dans le développement en raison de l'impact économique, social, culturel et environnemental, il est un secteur clé active de nombreux secteurs, en particulier le secteur des transports, des travaux publics, les industries alimentaires, les industries traditionnelles, ce qui conduit au développement des petites et moyennes entreprises qui fournissent des emplois et apporter des rendements financières, que ce soit en monnaie locale ou en devises, et l'Algérie a une variété d'ingrédients naturels pour leur permettre d'établir une stratégie à long terme ou moyen d'être l'une des principales attractions touristiques dans le cadre des pays en perspective économique globale peut se débarrasser de la dépendance sur la rente pétrolière et construire son économie dans le concept de trouver une alternative de développement durable.

La tentative que nous avons fait dans cette recherche avait pour but d'analyser l'impact des investissements touristiques sur la croissance économique à l'aide des outils et des méthodes économétriques .notre étude a confirmé nos hypothèses ,celles- ci qui sont concordantes avec les études antérieures qui démontrent l'importance de l'utilisation de modèles standards pour l'étude des phénomènes et déterminer l'influence du sujet des variables de l'étude et prévision de l'avenir de son développement.

Mots clés: tourisme ; investissement touristique ; développement économique; modèle de régression